

## الباب الخامس : تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة

### فى مسائل الأحوال الشخصية

أخذت الدولة على عاتقها مهمة احترام القواعد القانونية وتنفيذ الأحكام القضائية ، وحرمت بهذا الأفراد من اقتضاء حقوقهم بأنفسهم . لذلك كان من الضرورى أن يقوم المشرع بتنظيم وسائل اقتضاء الأفراد لحقوقهم قبل بعضهم البعض . وكفلت لهم الحماية اللازمة بالقدر الذى يمكنهم معه استيفاء حقوقهم دون إضرار بالآخرين . فأوجب القانون على الدائن أن يكون بيده سند تنفيذى يمكن التنفيذ بمقتضاه على المدين إذا رفض التنفيذ طواعية واختيارا .

والسندات التنفيذية وردت فى القانون على سبيل الحصر ، وهى كما نصت عليها المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية " الأحكام والأوامر والمحرمات الموثقة ... والأوراق الأخرى التى يعطيها القانون هذه الصفة " .

والأحكام والقرارات والأوامر التى تصدرها المحاكم هى أهم السندات التنفيذية سواء ما يصدر منها فى مسائل الأحوال العينية أو فى مسائل الأحوال الشخصية .

ومن المتفق عليه فقها وقضاءً ، أن الأحكام التى تنفذ تنفيذًا جبريًا هى الأحكام الملزمة فقط دون الأحكام المنشئة أو المقررة .

### القواعد العامة فى تنفيذ الأحكام

القاعدة العامة فى القانون المصرى ، أن الأحكام الحائزة لقوة الأمر المقضى هى وحدها الواجبة النفاذ ، وتحوز الأحكام هذه القوة إذا كانت صادرة فى حدود النصاب النهائى للمحكمة التى أصدرته ، أو بفوات مواعيد الطعن فى تلك الأحكام ، أو بالفصل فى الطعن إذا قدم فى الميعاد القانونى .

ويجب لتنفيذ الأحكام القضائية وضع الصيغة التنفيذية عليها ، كما يجب إعلان الصورة التنفيذية إلى المحكوم عليه والتبنيه عليه بالوفاء وإنذاره بإجراء التنفيذ الجبرى إن لم يتم بأداء الدّين موضوع الحكم . ويلزم إتخاذ هذين الإجرائين قبل البدء فى التنفيذ ولا يغنى أحدهما عن الآخر . كما لا يغنى أيضا إعلان الحكم إلى المحكوم عليه دون وضع الصيغة التنفيذية عليه .

والغرض من هذين الإجرائين ، هو أن يكون الحكم شاهدا على أن من بيده السند التنفيذى هو صاحب الحق فى التنفيذ ، وأن هذا الحكم جائز تنفيذه جبرا . وكذلك تكليف المدين بأداء ما هو مطلوب منه وديا وباختياره وإنذاره بالتنفيذ عليه جبرا عنه .

وقد نظم المشرع سلطة تنفيذ الأحكام القضائية ومنحها إلى المخضرين ، أو جهة الإدارة دون غيرهما . وبالتالي فلا يجوز للأفراد أو لأى جهة أخرى القيام بتنفيذ هذه الأحكام ولو كانت واجبة النفاذ ، حتى لا تسود الفوضى بين الناس عند تنفيذ ما حصلوا عليه من أحكام قضائية .

والنفاذ المعجل هو وصف يلحق بالأحكام القضائية ، وقد يكون بقوة القانون ، وهو الذى يستمده الحكم من نص القانون دون حاجة إلى أن يطلبه المدعى أو أن يصدر أمرا من القاضى به . وقد يكون النفاذ بأمر المحكمة ، وهو الذى يستمده الحكم من أمر القاضى ، وبالتالي فلا بد أن يطلبه المدعى صاحب المصلحة حتى لا تقضى المحكمة بما لم يطبه الخصوم ، كما يجب أن يصدر به أمرا من القاضى فى الحكم .

وفى مسائل الأحوال الشخصية ، فإنه عملا بالمادة الأولى من قانون إصدار القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ، تكون قواعد قانون المرافعات سالفة البيان هى الواجبة التطبيق فيما لم به نص خاص فى هذا القانون الجديد .

### **القواعد الخاصة فى تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية المنصوص عليها فى القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ .**

خصص المشرع فى القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ فصلا خاصا لتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية وذلك فى المواد من ٦٥ إلى ٧٨ لما هذه المسائل من أهمية بالغة فى تحقيق الإستقرار للأسرة المصرية ، وتوفير الجهد والمال ليحصل الطرف الضعيف فيها على حقوقه فى أسرع وقت ممكن دون أن يشغل كاهله حاجته الملحة لهذه الحقوق . وسوف نقصر كلامنا على مسائل الولاية على النفس حتى لا نخرج عن موضوع هذا البحث .

ويلاحظ في هذا الخصوص ، أن بعض القواعد الخاصة التي تضمنها القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ جاءت ترديدا للقواعد التي كانت تنص عليها القوانين الملغاة التي رأى المشرع الإبقاء عليها حرصا على الصالح العام ، كما استحدث المشرع بعض القواعد الجديدة التي تطلبت مصلح الناس . وسوف نلتزم لدى بحثنا هذه القواعد الخاصة بروتبها الذي وردت به في القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ، وهذه القواعد هي :

#### أولاً : الأحكام الواجبة النفاذ

تضمنت المادة ٦٥ من القانون المذكور أن الأحكام والقرارات الصادرة بتسليم الصغير أو بالنفقات أو الأجور أو المصروفات وما في حكمها تكون واجبة النفاذ بقوة القانون وبلا كفالة . أى أنه بمجرد صدور حكم أو قرار فى أى من هذه المسائل ، وطلب المحكوم له تنفيذه ، فيجب على المحضر أو القائم بالتنفيذ تنفيذها ولو كانت مطعون فيها . كما أن أى إشكال من المحكوم عليه أو غيره - ولو كان الإشكال الأول - فإنه لا يوقف تنفيذ هذه الأحكام أو القرارات . ولكن يجب أن يتم التنفيذ فى الأماكن والمواعيد التى حددها المشرع ، ووفق الإجراءات المنصوص عليها فى القانون المذكور ، وما يأمر به قاضى التنفيذ .

#### ثانياً : الجهة المختصة بوضع الصيغة التنفيذية على الأحكام والقرارات

يستفاد من نص المادة ٦٨ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ أن قلم كتاب المحكمة ملتزم بوضع الصيغة التنفيذية على الأحكام والقرارات واجبة النفاذ . وهو ذات ما تقضى به المادة رقم ٢٨٠ من قانون المرافعات ، وكان المشرع فى غنى عن ذكرها فى هذا القانون الجديد إكفاء بما أورده فى المادة الأولى من مواد إصداره بشأن تطبيق قواعد قانون المرافعات على جميع مسائل الأحوال الشخصية .

#### ثالثاً : الجهة المختصة بتنفيذ الأحكام

عملا بالمادة ٦٩ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ أوكل المشرع عملية تنفيذ الأحكام إلى المحضرين أو جهة الإدارة أو الجهات الأخرى التى يحددها وزير العدل فى الأحكام الصادرة بتسليم الصغير ورؤيته وسكنه

كما نظم المشرع أيضا فى المادة ٧٠ من القانون سالف الذكر الاجراءات التى يعين على النيابة العامة اتخاذها إذا عرضت عليها منازعة بشأن حضانة الصغير . أو طلبت حضانته مؤقتا من يرفع الحكم بالحضانة . فقد أوجب المشرع على النيابة العامة أن تتخذ قرارا بتسليم الصغير إلى من تتحقق مصلحة الصغير معه . ويشترط فى هذا القرار ما يأتى :

١ - أن توجد منازعة بشأن الحضانة ، أو يتقدم صاحب الشأن للنيابة العامة بطلب حضانة الصغير مؤقتا .

٢ - أن يسبقه إجراء تحقيق مناسب . ولم يشترط المشرع أن يتم هذا التحقيق بمعرفة النيابة العامة . وكل ما يشترط أن ترى النيابة العامة بما لها من سلطة تقديرية ، أن التحقيق الذى تم فى هذا الخصوص كاف ومناسب لتتخذ قرارها فى النزاع .

٣ - أن يكون القرار مسببا .

٤ - أن يصدر القرار من رئيس نيابة على الأقل .

وطبقا لنص المادة ٧٠ سالفه الذكر ، فإن قرار النيابة فى هذا الشأن هو قرار مؤقت ورغم ذلك واجب النفاذ فوراً حتى تصدر المحكمة المختصة حكمها فى موضوع حضانة الصغير .

رابعاً : استيفاء المبالغ المحكوم بها وأدائها إلى أصحابها

كما سلف القول ، فإن أحكام النفقات أو الأجر وما فى حكمها واجبة النفاذ بمجرد صدورها ، دون انتظار صيرورتها نهائية بعدم الطعن عليها فى الميعاد المقرر قانوناً أو صدور حكم فى الطعن إذا قدم فى الميعاد . ويمكن للمحكوم له بهذه النفقات ، اقتضاء حقه من المحكوم عليه بإحدى طرق ثلاث :

١ - تنفيذ الحكم بطريق الحجز على ممتلكات المحكوم عليه العقارية أو المنقولة وفقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية .

٢ - تنفيذ الحكم بطريق الحجز على مال المدين لدى الغير ومنها الحجز على مستحقاته من المرتب أو الأجر أو المعاش لدى الجهة القائمة بالصرف فى حدود النسب المسموح بها فى المادة ٧٦ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ وهى :

٢٥٪ للزوجة أو المطلقة ، وتكون ٤٠٪ فى حالة وجود أكثر من واحدة .

٢٥٪ للوالدين أو أيهما .

٣٥٪ للوالدين أو أقل .

٤٠٪ للزوجة أو المطلقة ولولده أو اثنين والوالدين أو أيهما .

٥٠٪ للزوجة أو المطلقة وأكثر من ولدين والوالدين أو أيهما

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز النسبة التى يجوز الحجز عليها على ٥٠٪ تقسم بين المستحقين بنسبة ما حكم به لكل منهم .

٣- تنفيذ الحكم عن طريق بنك ناصر الاجتماعى وفقا للقواعد والاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير العدل بعد موافقة وزير التأمينات . وذلك فى حدود النسب المسموح بها فى المادة ٧٦ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ سالفه البيان . ولبنك ناصر إستيفاء ما قام بأدائه من نفقات وأجور وما فى حكمها وما تكبده من مصاريف فعلية يكون قد أنفقها بسبب امتناع المحكوم عليه عن أدائها .

### التزام بين الديون

عملا بالمادة ٧٧ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ أعطى المشرع لدين النفقة حق التقدم على الديون الأخرى ، كما رتب ديون النفقة فيما بينها وجعل لبعضها حق التقدم على الآخر وذلك على التفصيل التالى :

عند التزام بين ديون النفقة والديون الأخرى تكون الأولوية لدين النفقة . وإذا كان التزام بين ديون جميعها ديون نفق ، فجعل الأولوية لنفقة الزوجة أو المطلقة ، نفقة الأولاد ، نفقة الوالدين ، نفقة الأقارب ، ثم الديون الأخرى .

وغيره المشرع من ذلك ، هو حماية مستحقى النفقة ، وعدم تلاعب المحكوم عليه وتحويله لمنع المحكوم له بالنفقة خاصة الزوجات أو المطلقات من اقتضاء حقهن فى النفقة ، أو مشاركة الآخرين فى المبلغ المسموح التنفيذ عليه من أمواله .

\*\*\*

### مبادئ معكمة النقض

١- علة وجوب نفقة الأقارب هو سد حاجة القريب ، ومنعه من السؤال صلة لرحمه ، وسببها قرابة الرحم المحرمة مع الأهلية للمراث . ومن ثم ، فإن موضوع النسب يكون قائما فى الدعوى بطلب نفقة القريب باعتباره سبب الالتزام بها ، لا تتجه إلى المدعى عليه إلا به ، فيكون ماثلا فيها وملازما لها وتتبعه مجودا وعدما ، فيكون الحكم بنفقة للقريب حجة على ثبوت صلة القرابة بين طرفى الدعوى .

\* نقض جلسة ١٩٧٩/٣/٧ ، الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ ق ، مجموعة المكتب الفن السنة ٣٠ ص ٧٥٣ ، العدد الأول .

٢ - الأصل فى الأحكام الصادرة بالنفقات أنه ذات حجية مؤقتة ، لأنها مما تقبل التغيير والتبديل ، وترد عليها الزيادة والنقصان بسبب تغير الظروف ، كما يرد عليها الإسقاط بسبب تغير دواعيها . إلا أن هذه الحجية تظل باقية طالما أن دواعى النفقة والحكم بها لم تتغير .

\* نقض جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٧ ، الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٨ ق ، مجموعة المكتب الفن السنة ١١ ص ٥٤٠ .

\* نقض جلسة ١٩٦٣/١/٣٠ ، الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٦ ق ، مجموعة المكتب الفن السنة ١٤ ص ١٨٩ .

\*\*\*

### الختام

عقد الزواج من أهم العقود الذى يبرمها الإنسان فى حياته ، وقد شرع الله الزواج لتحقيق حكم سامية ، وأهداف نبيلة . كما نظم الإسلام الزواج بأحكام غاية فى العدل والإنصاف ، وحدد العلاقات بين الزوجين ، وحقوق كل منهما قبل الآخر من ناحية ، وتجاه الأولاد والمجتمع من ناحية أخرى ، حتى تستمر الحياة الزوجية وتحقق أسباب السكينة والمودة والرحمة ، ويستقيم بناء الأسرة ، والمجتمع بأسره . ولذلك شرع الله الزواج ليكون عقدا علنيا وأبديا .

وبالتالى فالزواج المؤقت ، الذى ينعقد بلفظ الزواج أو النكاح أو غيرها من الألفاظ الصالحة لإنشاء عقد الزواج الصحيح ، ويتم بحضور الشهود ، إلا أن الصيغة فيه تدل على التأييت . فهو زواج باطل عند جمهور الفقهاء ، لأنه مخالف لعقد الزواج الذى شرعه الله سبحانه وتعالى ليكون مؤبدا .

وكذلك زواج المتعة ، الذى ينعقد بلفظ التمتع أو الاستمتاع ، ويحصل بين الرجل والمرأة بدون شهود ، سواء ذكرت فيه المدة أو لم تذكر ، فهو أيضا باطل ، وقد قال بعض الفقهاء أنه نوع من أنواع الزواج المؤقت الذى تكون صيغته بلفظ التمتع أو الاستمتاع .

أما الزواج العرفي بمعناه الشرعى الصحيح ، فهو الزواج الذى استوفى جميع أركانه وشروطه ، ولكنه فقد شرط التوثيق المقرر قانونا فقط دون غيره من الشروط الشرعية الأخرى .

والزواج الذى يتم بين الزوجين بدون علم الولى أو رضائه ، مع وجود شهود عليه من الأصدقاء أو المعارف أو المجاورين للشهادة ، ولا يكون الغرض من وجودهم هو الإعلان عن الزواج بمعناه الشرعى ، لكن مجرد إعطاء العقد الشكل المطلوب فقط ، ونقصد بهذا النوع من الزواج ، الذى يتم الآن بين القلة القليلة من طلبة المدارس والجامعات ، ورجال الأعمال ، وأصحاب المهن الحرة . ويطلق عليه البعض لفظ "الزواج العرفي" ، فهذا قول باطل منهم قد ألبسوه ثوب الحق ، كما أنها مغالطة اصطلاحية لكلمة الزواج العرفي بمعناه الشرعى ، أو هو جهل منهم لأحكام الدين الحنيف . وفى جميع الأحوال فإن مرتكبه آثم أمام الله سبحانه وتعالى ، ومعاقب على فعله شرعا .

ونحن نؤيد جمهور الفقهاء فيما ذهبوا إليه من أن مثل هذا الزواج الذى يتم دون علم الولى ، ودون الإشهاد الحقيقى عليه ، هو عقد غير صحيح ، لأنه فى حقيقته زواج سرى بالرغم من الإشهاد عليه صوريا . وقد أبرمه الطرفان بهذه الطريقة للتحايل على أحكام الشرع الحنيف ، ويؤيد ذلك حرصهم على إخفاء هذا العقد العرفي عن الولى والأهل والكافة . ولا يظهر منه إلا أمام أمثالم الذى سلكوا مسلكهم وتزوجوا بنفس الطريقة . بالإضافة إلى ذلك ، فالزواج غير المكتوب لا يترتب عليه أى آثار قانونية ، لأنه غير موثق لدى الموظف المختص . أو ثابت فى ورقة رسمية . ومع ذلك فقد يسر المشرع على الناس فى القانون الجديد رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ، ورخص بقبول دعوى التطليق إذا كان الزواج ثابتا بأى كتابة . وهذا إستثناء من الأصل العام فلا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه .

لذلك نهيب بكل مسلم ومسلمة ، أن يخشى الله سبحانه وتعالى ، ويفار على دينه الحنيف ، ويلتزم بأحكامه السمحاء ، ولا يلجأ إلى مثل هذا الزواج مطلقا ، بل من واجبه محاربه لما فيه من مفسدة للشباب من الجنسين ، وضرر أكيد بالأسرة والمجتمع الإسلامى بأسره .

وقد حرّم الله تعالى على الإنسان الزواج من بعض النساء ، فلا يحل للرجل الزواج منهن ، وبعضهن جاءت حرمتهم على وجه التأييد ، أى لا يتغير هذا التحريم فى أى وقت من الأوقات بل يظل باقيا إلى الأبد كالأخت ، والعممة ، والحالة ... إلخ . والأخريات حرم الله الزواج منهن مؤقتا ، أى لو صف معين فيهن قابل للزوال والتغيير ، إن بقى هذا الوصف بقى التحريم ،

وإن زال زال التحريم وحل الزواج بهن ، كالجَمع بين المحارم ، والزواج بخامسة ، وزوجة الغير الخ .

ويرتب عقد الزواج حقوقا لكل من الزوجين ، وحقوق كل زوج هي ذات الوقت التزامات على الزوج الآخر . وتنحصر الحقوق المترتبة على عقد الزواج في ثلاثة أنواع أساسية هي ، حقوق للزوج ، وحقوق للزوجة ، وحقوق ثالثة مشتركة بين الزوجين .

والرجل في الأسرة الإسلامية هو ربها وراعيتها والمسئول عن جميع شئونها ، والملتزم بالإِنفاق عليها ، وقد أعطاه الله من الحقوق ما يجعله رب البيت ، وقائد الأسرة . ومن حقه على زوجته طاعتها له في شئون الزوجية إلا ما نهى الله عنه ، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

وتتمثل حقوق الزوج على زوجته ، المترتبة على عقد الزواج ، في الطاعة ، والقرار في منزل الزوجية ، وولاية التأديب .

كما يترتب على الزواج حقوقا للزوجة على زوجها ، وتمثل هذه الحقوق في المهر ، والنفقة ، والعدل بين الزوجات ، وعدم الإضرار بالزوجة .

ويبقى بعد ذلك بعض الحقوق التي تتولد عن عقد الزواج ، وهي الحقوق المشتركة بين الزوجين ، وتمثل في حل الاستمتاع ، وحُسن العشرة ، وحُرمة المصاهرة ، والتوارث ، وثبوت النسب .

وقد لا يتحقق الغرض المنشود من الزواج ، فتحل الضغينة والبغضاء بين الزوجين بدلا من المودة والرحمة ، فإذا استحالت العشرة بين الزوجين ، فإنهما يلجآن إلى الطلاق رغم ما فيه من أضرار نفسية للزوجين وأولادهما ، وهو أبغض الحلال إلى الله ، إلا أنه قد يكون فيه خيرهما وصلاح أمرهما .

والأصل في الطلاق ، أنه بيد الرجل ، وحق له وحده لا يشاركه فيه أحد . ولم يجعل الإسلام الطلاق بيد المرأة ، لا تقليلا من شأنها ، ولكن لأنها سريعة الغضب والانفعال بحكم عواطفها وطبيعتها التي فطرها الله عليها ، مما يؤدي إلى عدم تريثها أو ترويحها ، فتنتهي الحياة الزوجية دون سبب حقيقي ، أو دون مرور مقبول ، وبعدها تندم وقت لا ينفع الندم ، كما أنها قد لا تبالي بالعواقب التي تترتب على الطلاق ، ولا تقدرها حق تقديرها ، وهي الالتزامات المالية مثل مؤخر الصداق ونفقة العدة والمتعة وغيرها . والرجل على ذلك أقدر ، لأنه هو الملتزم بها بعد الطلاق .

ولا يجوز حرمان الرجل من حقه في الطلاق ، أو تقييده بأى قيد لم يرد في الشريعة الإسلامية . ومن ثم فقد باتت الدعوة بجعل الطلاق بإذن القاضى فقط أمر مخالف لأحكام الشرع الحنيف . فالرجل أقدر الناس على تقدير ظروف أسرته ، وقد يتنازل عن بعض حقوقه من أجل الحفاظ على زوجته وأولاده منها ، كما أنه وحده الذى يتحمل تبعات الطلاق ، ومن أجل ذلك أعطاه الله سبحانه وتعالى وحده الحق فى إنهاء الحياة الزوجية ، وإيقاع الطلاق بإرادته المنفردة . وسمح للزوجة الالتجاء إلى القاضى خروجاً على هذا الأصل العام واستثناء عليه ، فلا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه .

ويعلى الرجل على زوجته ثلاث طلاقات . وله أن يراجع زوجته بعد الطلقة الأولى والثانية ما دامت فى عدته شرعاً ، أما الطلقة الثالثة فبعدها تبينُ الزوجة من زوجها بينونة كبرى .

وللطلاق أقسام عديدة تبعاً لزاوية التى ينظر منها إليه . فمن ناحية وصفه ، ينقسم إلى طلاق بائن ورجعى . ومن ناحية حكمه الشرعى ، ينقسم إلى طلاق سنى وبدعى . ومن ناحية لفظه ، ينقسم إلى طلاق صريح وكناية . ومن ناحية صيغته ، إلى طلاق منجز ومعلق ومُضَاف .

ولم تهمل الشريعة الإسلامية حق المرأة فى طلب الطلاق إذا تعسف الزوج فى استعمال هذا الحق ، فأباح لها الالتجاء إلى القاضى بطلب تطليقها على زوجها رغماً عنه فى حالات عدم الإنفاق ، والغياب ، والهجر ، وإذائها بالقول أو الفعل ، والحبس ، والعيب المستحكم ، وزواجه من أخرى دون رضاها وبسبب ليس من قبيلها .

والطلاق يقع على الزوجة دون غيرها ، وإذا انتهى عقد الزواج لأى سبب من الأسباب ، سواء أكان طلاقاً أو فسخاً أو وفاة ، فلا يحل للمرأة الزواج بآخر إلا بعد انتهاء المدة التى حددها الشرع كعدة لزوجها السابق .

والنسب إحدى نعم الله على الإنسان ، ومظهر من مظاهر نعمته وقدرته . وهو حق لله تعالى ، لارتباطه بالمجتمع الإسلامى العام حفظاً له من العبث والكذب . كما هو حق للأب ، لحفظ مانه من الضياع ، ويرتب على ثبوته أو نفيه حقوق أخرى كحق النفقة والولاية والإرث .

والنسب حق أصلى للأب وللولد ، فالأم تدرأ به عن نفسها تهمة الزنا والفحشاء . والولد يشبث به صلة قرابته لأهله ، ويدفع به التعبير عن نفسه ، فيثبت به أنه ليس من زنا . ولكنه نتاج زواج شرعى .

وقد نظم الإسلام أحكام النسب ، فقضى على الأديعاء والتبني الذى عرف فى الجاهلية ، وأمرنا الله بنسبة الولد إلى أبيه إن عرف ، وإلا فهو أخ فى الدين ومولى .

وقد جعل الله للنسب سببا واضحا ولائقا بكرامة الأسرة وأفرادها وهو الزواج الشرعى أو ملك اليمين . وتوعد الشرع الحنيف الآباء بالعقاب الشديد عند إنكار نسب أولادهم ، كما حرم على النساء أن ينسبن إلى أزواجهن من يعلمن أنه ليس منهم ، كما نهى أيضا الأبناء من الانتساب إلى غير آبائهم . والولد يتبع أحد أبويه فى الإسلام ، باعتباره آخر الديانات وخيرها ، ولا تنقطع هذه التبعية إلا بالعقل والبلوغ الشرعى

والرضاع حق للأطفال ، وهو من هذه الناحية متصل بالنفقة اتصالا وثيقا ، إذ يجب على من تجب عليه نفقة الصغير وهو أبوه ، للصلة والجزئية ، فالطفل منسوب إلى أبيه وجزء منه . كما أنه من ناحية أخرى ، الغذاء الوحيد للطفل فى أول أطوار حياته ، وأنسب غذاء هو لبن الأم ، ولذلك كان الإرضاع واجب على الأم سواء كانت متزوجة من أب الطفل ، أو مطلقة منه ، أو متزوجة بغيره . وإذا امتنعت عن إرضاع ولدها كانت مسئولة أمام الله ديانة .

والولاية على نفس الصغير ، هى القيام بأمر يتعلق بشخص الصغير ونفسه ، كترتيبه وصيانته وحفظه وتزويجه ، وتثبت على الصغير منذ ولادته حتى بلوغه سن الرشد عاقلا . وتتكون من مرحلتين أولهما الحضانة ، والأخرى الضم .

أما الولاية على مال الصغير ، فهى الحق فى إدارة أمواله . وهذا النوع من الولاية ، تثبت للطفل منذ ولادته وحتى بلوغه سن الرشد عاقلا مكتملا أهلية الأداء ، أو إذا بلغها ، وقد أصابه آفة عقلية ، كالجنون ، أو العته ، أو السفه ، أو الغفلة . كما تثبت أيضا هذه الولاية على الغائب ، والمسجون ، وذو العاهتين ، والمفلس ، لعدم قدرة أى منهم على إدارة أمواله .

وإذا ثبتت الولاية على مال الغير ، فيجب تعيين من يقوم بها ، ويسمى الولى ، أو الوصى ، أو القيم ، أو المساعد القضائى ، أو الوكيل ، وذلك حسب وضع الغير المشمول بهذه الولاية . ومتى بلغ القاصر إحدى وعشرين سنة دون الحكم باستمرار الوصاية عليه ، أصبح رشيدا ، وتثبت أهليته كاملة بحكم القانون ، ومن يدعى عكس ذلك فعليه إثباته .

ويحتاج الإنسان فى حياته إلى النفقة ، وهى كل ما يلزم له ويحتاجه من ضروريات الحياة ، وتشمل الطعام ، والملبس ، والمسكن ، وغير ذلك مما يقضى به الشرع .

والشفقة حق للزوجة على زوجها مقابل احتباسها لمصلحته ، كما أنها حق للأصول على فروعهم ، وللفروع على أصولهم ، ولباقي قرابة الحواشي ، وكل ذلك بشروط حددها الشرع الحنيف .

وندعو الله سبحانه وتعالى أن يعرف كل مسلم ما عليه من واجبات قبل أن يعرف ما له من حقوق ، وأن يؤدي ما عليه للآخرين طواعية واختياراً ، دون انتظار حكم القاضي ، حتى يحافظ على المودة والرحمة بينه وبين أهله وذويه ، ويصِل رَحِمَهُ الذي أمرنا الله أن يوصل ، فيفوز برضاء الله ومرضاته في الدنيا والآخرة . أما الكيد للآخرين بقصد التَّيْلِ منهم ، أو إرهابهم بالإجراءات القانونية ، لإجبارهم على التنازل عن بعض حقوقهم ، أو خسرانها في بعض الأحيان لضعف حجتهم أو دليلهم ، فإننى أدَّعُرُهُم بأنهم يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً . ذلك أن رسول الله ﷺ سمع خصومة بباب حجرته فخرج إليهم صلوات الله عليه وقال : " إنما أنا بشر ، وإنه يأتيني الخصم فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض ، فأحسب أنه صدق ، فأقضى له بذلك ، فمن قَضَيْتُ له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار ، فليأخذها أو يتركها " (١) .

كما أن الله سبحانه وتعالى يعاملنا بالنوايا ، وما تضمنه نفوسنا من خير أو شر . فقد قال جل شأنه : ﴿ وَإِنْ تُبْذُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ (٢) . وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَمْلِكْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ (٧) وَمَنْ يَمْلِكْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ (٣) . واحتج بحجى بقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لِآبَائِنَا قِوَامًا لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَلَمْ تَوْالِنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ (٤) .

\*\*\*

(١) صحيح البخارى ، الجزء الثالث ، ص ١٠١ .

(٢) سورة البقرة ، الآية رقم ٢٨٤ .

(٣) سورة الزلزلة ، الآيات رقم ٧ ، ٨ .

(٤) سورة البقرة الآية رقم ٢٨٦ .

## مبادئ المحكمة الدستورية العليا الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية :

١- عدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية لعدم توافر حالة الضرورة المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من الدستور .

\* الحكم الصادر في القضية رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية "دستورية"، جلسة ٤/٥/١٩٨٥، المنشور في الجريدة الرسمية العدد (٢٠) - في ١٦/٥/١٩٨٥ .

٢ - البين من استقراء أقوال الفقهاء في شأن دلالة النصوص القرآنية الواردة في شأن "المتعة" أنهم مختلفون في نطاق تطبيقها من ناحية ، وفي وجوبها أو استحبابها من ناحية أخرى ، وما ذلك إلا لأن هذه النصوص ظنية في دلالتها ، غير مقطوع بمراد الله تعالى منه ، وجاز لولي الأمر بالتالي الاجتهاد فيها تنظيماً لأحكامها بنص تشريعي بقرار أصل الحق فيها ، ويفصل شروط استحقاقها بما يوحد تطبيقها ، ويقيم بنيانها على كلمة سواء ترفع نواحي الخلاف فيها ولا تعارض الشريعة في أصولها الثابتة أو مبادئها الكلية .

\* الحكم الصادر في القضية رقم ٩ لسنة ١١ قضائية "دستورية"، جلسة ١٩/٦/١٩٩٣ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٢٧ - تابع - في ٨/٧/١٩٩٣ .

٣ - إغفال عرض القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل قانون الأحوال الشخصية على مجلس الشورى لا يشكل مخالفة لأحكام الدستور .

٤ - إن دائرة الاجتهاد تنحصر في الأحكام الظنية سواء في ثبوتها أو دلالتها أو فيهما ، ولا تمتد إلى سواها ، وهي تتغير بتغير الزمان والمكان لضمان مرونتها وحيويتها ، ولواجهة النوازل على اختلافها تنظيماً لشئون العباد بما يكفل مصالحهم المعبرة شرعاً ، ولا بد أن يكون هذا الاجتهاد واقعا في إطار الأصول الكلية للشريعة الإسلامية بما لا يجاوزها ، مقيماً الأحكام العملية بالاعتماد في استنباطها على الأدلة الشرعية ، متوخياً منة خلالها تحقيق المقاصد العامة للشريعة بما تقوم عليه من صون الدين والنفس والعقل والعرض والمال .

٥ - أن السن الإلزامية التي حددها النص التشريعي ( الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الخاصة بسن الحضانة ) وهي عشر سنين للصغير واثنا عشرة سنة للصغيرة ، لا تعدو أن تكون تقريراً لأحكام عملية في دائرة الاجتهاد بما لا يصادم الشريعة الإسلامية في أصولها الثابتة ومبادئها الكلية .

إذ ليس ثمة نص قطعى فيها يقرر للحضانة سنا لا يجوز لولى الأمر أن يتخطاها ، وإنما مرد الأمر فى تعيينها إلى ما يترخص لولى الأمر فى تقديره مقيدا فى ذلك بمصلحة المحضون بما يراه أكفل لها وأدعى لتحقيقها ، وبما يجوز دون إعناته .

٦ - لئن كان النص التشريعى ( المادة ١٨ مكررا المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الخاصة بنفقة المتعة ) لم يورد حدا أقصى لتلك المعونة المالية التى يقدمها الرجل لمن طلقها ، إلا أن ذلك أدخل إلى الملاءمة التى لا تمتد إليها الرقابة الدستورية ، ولا يجوز لها أن تخوض فيها ، لاسيما أن الفقهاء من يقول بأنه ليس للمتعة عندهم حد معروف لا فى قليلها أو كثيرها ، كذلك فى أمر تقديرها فيما يجاوز حدها الأدنى موكل إلى المحكمة المختصة تحيل فيه بصرها معتمدة فى تحديد مبلغها على أسس موضوعية لا تفرضها تحكما أو إعناتا ، من بينها أن يكون هذا التحديد دائرا مع حال مطلقها يسرا وعسرا ، إذ هى متاع تقرر معروفا ولمصلحة لها اعتبارها ، والمتقون المشتلون إلى الله تعالى ، الطامعون فى مرضاته مدعونون إليها ، بل ومطالبون بها ، باعتبارها أكفل للمودة ، وأدعى لنبذ الشقاق ، وإقامة العلائق البشرية على أساس من الحق والعدل . وكذلك فإن اعتداد النص بمدة الزوجية وظروف الطلاق فى مجال تطبيق المتعة الواجبة ، لا يتوخى فرض قيود غير مبررة على الحق فى الطلاق ، وإنما قصد المشرع أن تكون المعونة المالية التى تبلور المتعة فى مبلغها ، واقعية قدر الإمكان بما لا إفراط فيه ولا تفريط ، وهو ما يدخل فى نطاق السلطة التقديرية التى يملكها المشرع فى مجال تنظيم الحقوق بما لا يناقض أحكام الدستور أو يخل بضوابطه .

٧ - ونص الفقرة الأولى من المادة ٢٠ الخاص بحق الحضانة ، ونص المادة ١٨ مكررا المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الخاص بنفقة المتعة ، لا يشكلان مخافة لأحكام الدستور .

\* الحكم الصادر فى القضية رقم ٧ لسنة ٨ قضائية " دستورية " ، جلسة ١٥/٥/١٩٩٣ المنشور فى الجريدة الرسمية العدد ٢٢ - تابع - فى ٥/٦/١٩٩٣ .

٨ - عدم دستورية المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ فيما نصت عليه وتضمنته من :

أولاً : إلزامها المطلق بتهينة مسكن مناسب لصغارها من مطلقته وحاضنتهم ولو كان لهم مال حاضر يكفى لسكناهم ، أو كان لحاضنته مسكن تقيم فيه مؤجرا كان أو غير مؤجر .

ثانياً : تقيدها حق المطلق - إن كان مسكن الزوجية مؤجراً - بأن يكون إعداده مسكناً مناسباً لصغارهم من مطلقته وحاضنتهم واقعا خلال فترة زمنية لا يتعداها ، نهايتها عدة مطلقته .

\* الحكم الصادر في القضية رقم ٥ لسنة ٨ قضائية " دستورية " ، جلسة ١٩٩٦/١/٦ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٣ - في ١٩٩٦/١/١٨ .

٩ - عدم دستورية المادة السابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ وذلك فيما نصت عليه من عدم جواز الطعن إلا بطريق المعارضة في الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية الجزئية في سيوة والعريش والقصر والواحات الثلاث لمخالفته للمادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور فيما تنص عليه أولهما من أن المواطنين متكافئون ومتساوون أمام القانون ويحظر التمييز بينهم ، وما قررته ثانيهما من حق كل مواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي إنتصافا مما قد يقع عليه من عدوان ، وأن تعمل الدولة على ضمان تقريب جهات القضاء من المتقاضين دون المساس بمبدأ المساواة أمام القانون ، كما لا يجوز أن يكون هذا التقريب معطلا لحق بعض المواطنين في فرص الطعن التي أتاحتها المشرع لغيرهم ممن يتمثلون معهم في المركز القانوني .

\* الحكم الصادر في القضية رقم ٣٩ لسنة ١٥ قضائية " دستورية " ، جلسة ١٩٩٥ / ٢ / ٤ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٩ - في ١٩٩٥ / ٣ / ٦ .

١٠ - رفض طلب الحكم بعدم دستورية نصوص الفقرة الرابعة من المادة ١٨ مكررا ثانيا من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ لاتفاقه مع الدستور فيما نصت عليه مادته التاسعة من أن الأسرة قوامها الدين والأخلاق والوطنية ، وأن صون طابعها الأصيل بما يقوم عليه من القيم والتقاليد يعد التزاما على الدولة عليها تنميته وتوكيده داخل المجتمع ضمانا للتواصل والتراحم والتناصف بين أفراد الأسرة وهو ما سعى إليه النص المطعون فيه .

\* الحكم الصادر في القضية رقم ٢٩ لسنة ١١ قضائية " دستورية " ، جلسة ١٩٩٤ / ٣ / ٢٦ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ١٥ في ١٩٩٤ / ٤ / ١٤ .

١١ - رفض طلب الحكم بعدم دستورية نصوص الفقرة الرابعة من المادة ١١ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ فيما نصت

عليه من أنه "على الزوج أن يقر في وثيقة الزواج حالته الاجتماعية ، فإذا كان متزوجا عليه أن يبين في الإقرار إسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته ومحال إقامتهن ، وعلى الموثق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول .

ويجوز للزوجة التي تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه إذا لحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة بين أمثاهما ولو لم تكن اشترطت عليه في العقد ألا يتزوج عليها .

فإذا عجز القاضى عن الإصلاح بينهما طلقها عليه طليقة بائنة ، ويسقط حق الزوجة فى طلب التطلق لهذا السبب بمضى سنة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى إلا إذا كانت قد رضيت به صراحة أو ضمنا ، ويتجدد حقها فى طلب التطلق كلما تزوج بأخرى .

وإذا كانت الزوجة الجديدة لم تعلم أنه متزوجة بسواها ثم ظهر أنه متزوج فلها أن تطلب الطلاق كذلك ."

لأن النص المطعون فيه لا يعارض تعدد الزوجات ولا ينظر إليه باعتبارها ذريعة إلى الحرام ، وإنما يعمل فى نطاق دائرة المضار الفعلية إذا كان مرجعها فعل أو امتناع أتاها زوجها قبلها مرتبطا بالنزيجة الأخرى ، ومتصلا بما يكون عليه حال العشرة بينهما بعد تزوجه عليها مما لا ياذن به الشرع أو يرخص فيه . ومن ثم يكون هذا النص منطويا على تطبيق خاص للتطبيق للضرر فضلا عن عدم اختلافه مع أحكام الدستور .

\* الحكم الصادر فى القضية رقم ٣٥ لسنة ٩ قضائية "دستورية" ، جلسة ١٤ / ٨ / ١٩٩٤ المنشور فى الجريدة الرسمية العدد ( ٣٥ ) فى ١ / ٩ / ١٩٩٤ .

١٢- رفض طلب الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الخامسة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الخاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من " لا يعتبر سببا لسقوط نفقة الزوجية خروجها للعمل المشروع ما لم يظهر أن استعمالها لهذا الحق المشروع مشوب بإساءة استعمال الحق ، أو مناف لمصلحة الأسرة ، وطلب منها الزوج الامتناع عنه" .

\* الحكم الصادر فى القضية رقم ١٨ لسنة ١٤ قضائية "دستورية" ، جلسة ٣ / ٥ / ١٩٩٧ المنشور فى الجريدة الرسمية العدد ٢٠ - فى ١٥ / ٥ / ١٩٩٧ .

١٣- رفض طلب الحكم بعدم دستورية نص المادة الحادية عشرة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الخاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام الأحوال الشخصية " وهو النص المتعلق بالتطبيق بحكم القاضى".

\* الحكم الصادر فى القضية رقم ٨٢ لسنة ١٧ قضائية "دستورية"، جلسة ١٩٩٧/٧/٥ المنشور فى الجريدة الرسمية العدد ٢١ - فى ١٩/٧/١٩٩٧ .

١٤- رفض طلب الحكم بعدم دستورية نص المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الخاص بأحكام بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام الأحوال الشخصية التى تنص إلى أنه : " إذا عجز الحكمان عن الإصلاح :

١- فإن كانت الإساءة كلها من جانب الزوج اقترح الحكمان التفريق بطلقة بائنة دون مساس بشئ من حقوق الزوجة المترتبة على الزواج والطلاق .

٢- وإذا كانت الإساءة كلها من جانب الزوجة اقترحت التفريق نظير بدل مناسب يقدرانه تلزم به الزوجة .

٣- وإذا كانت الإساءة مشتركة اقترحا التفريق دون بدل أو ببدل يتناسب مع نسبة الإساءة .

٤- وإن جهل الحال فلم يعرف المسمى منهما اقترح الحكمان تفريقا دون بدل .

\* الحكم الصادر فى القضية رقم ١٢١ لسنة ١٩ قضائية "دستورية"، جلسة ١٩٩٨/٥/٩ المنشور فى الجريدة الرسمية العدد ٢١ - فى ٢١/٥/١٩٩٨ .

١٥- رفض طلب الحكم بعدم دستورية نص المادة ١١ مكررا ثانيا من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الخاص بأحكام بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام الأحوال الشخصية التى تنص على أنه : " إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجية من تاريخ الامتناع .

وتعتبر ممتعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج إياها بإعلان على يد محضر لشخصها أو من يتوب عنها وعليه أن يبين في الإعلان المسكن .

وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوما من تاريخ هذا الإعلان ، وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في امتناعها عن طاعته ، وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها .

ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء الميعاد إذا لم تتقدم به في الميعاد .

وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض أو بناء على طلب أحد الزوجين التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحا باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة فإذا بان لها أن الخلاف مستحکم وطلبت الزوجة التخلي اتخذت المحكمة إجراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧ إلى ١١ من هذا القانون .

\* الحكم الصادر في القضية رقم ١٩٧ لسنة ١٩ قضائية "دستورية"، جلسة ١٩٩٩/٤/٣ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ١٥ - في ١٥/٤/١٩٩٩ .

١٦- رفض طلب الحكم بعدم دستورية نص المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الخاص بأحكام بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام الأحوال الشخصية التي تنص على أنه : " يشترط في الحكمين أن يكونا عدلين من أهل الزوجين إن أمكن وإلا فمن غيرهم ممن لهم خبرة بمجالهما وقدرة على الإصلاح بينهما .

\* الحكم الصادر في القضية رقم ٣١ لسنة ١٩ قضائية "دستورية"، جلسة ١٩٩٩/١/٢ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٢ - في ١٤/١/١٩٩٩ .

١٧- رفضت المحكمة الطعن بعدم دستورية الفقرة الرابعة من المادة (١٨) - مكررا ثانيا من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٠ التي تقضى بأنه : " تستحق نفقة الأولاد من تاريخ امتناع الأب عن الإنفاق .

\* الحكم الصادر في القضية رقم ٢٩ لسنة ١١ قضائية "دستورية"، جلسة ١٩٩٤/٣/٢٦ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ١٥ في ١٤/٤/١٩٩٤ .

١٨- رفضت المحكمة الطعن بعدم دستورية المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات والتي تقضى بأنكطكل من صدر عليه حكم قضلى واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجه أو أقاربه أو أصهاره أو أجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه بالحبس مدة ثلث شهور بعد اللتبيه عليه بالدفع” .

\* الحكم الصادر فى القضية رقم ٤٥ لسنة ١٧ قضائية “دستورية”، جلسة ١٩٩٧/٣/٢٢ المنشور فى الجريدة الرسمية العدد ١٤ فى ١٩٩٧/٤/٣ .

١٩- رفضت المحكمة الطعن بعدم دستورية المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ والتي تنص على أنه : “ يشترط فى الحكمين أن يكونا عدلين من أهل الزوجين إن أمكن ، وإلا من غيرهم ممن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما “ . فيما تضمنته من أن يكون الحكمان من غير أهل الزوجين .

\* الحكم الصادر فى القضية رقم ٣١ لسنة ١٩ قضائية “دستورية”، جلسة ١٩٩٩/١/٢ المنشور فى الجريدة الرسمية العدد ٢ فى ١٩٩٩/١/١٤ .

\*\*\*

# ملاحق الكتاب

## قوانين الأحوال الشخصية

أحكام القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠

بإصدار قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى

فى مسائل الأحوال الشخصية

( المادة الأولى )

تسرى أحكام هذا القانون المرافق على إجراءات التقاضى فى جميع مسائل الأحوال الشخصية والوقف . ويطبق فيما لم يرد بشأنه نص خاص فيه أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وأحكام قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية وأحكام القانون المدنى فى شأن إدارة وتصفية التركات .

ويختص قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية دون غيره بإصدار أمر على عريضة فى مسائل الأحوال الشخصية الآتية :

١ - التظلم من امتناع الموثق عن توثيق عقد الزواج أو عدم إعطاء شهادة مثبتة للإمتناع سواء للمصريين أو الأجانب .

٢ - مد ميعاد جرد التركة بقدر ما يلزم لإتمام الجرد إذا كان القانون الواجب التطبيق حدد ميعادا له .

٣ - إتخاذ ما يراه لازما من الإجراءات التحفظية أو الوقفية على التركات التى لا يوجد فيها عديم الأهلية أو ناقصها أو غائب .

٤ - الإذن للنيابة العامة فى نقل النقود والأوراق المالية والمستندات والمصوغات وغيرها مما يخشى عليه من أموال عديمى الأهلية أو ناقصيها إلى خزانة أحد المصارف أو إلى مكان أمين .

٥ - المنازعات حول السفر إلى الخارج بعد سماع أقوال ذوى الشأن .

## ( المادة الثانية )

على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت بمقتضى أحكام القانون المرافق من اختصاص محاكم أخرى وذلك بالحالة التي تكون عليها ، وفى حالة غياب أحد الخصوم يقوم قلم الكتاب بإعلانه بأمر الإحالة مع تكليفه بالحضور فى الميعاد أمام المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها أو الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم فيها ، فتبقى خاضعة للنصوص السارية قبل العمل بهذا القانون .

## ( المادة الثالثة )

تصدر الأحكام طبقاً لقوانين الأحوال الشخصية والوقف المعمول بها ، ويعمل فيما لم يرد بشأنه نص فى تلك القوانين بأرجح الأقوال فى مذهب الإمام أبى حنيفة .

ومع ذلك تصدر الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية بين المصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة الذين هم جهات قضائية ملية منظمة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - طبقاً لشريعتهم - فيما لا يخالف النظام العام .

## ( المادة الرابعة )

تلقى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، ويلقى الكتاب الرابع من قانون المرافعات المدنية والتجارية المضاف إلى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، والقوانين أرقام ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ، ٦٢ لسنة ١٩٧٦ المشار إليها ، ولائحة الإجراءات الواجب اتباعها فى تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة سنة ١٩٥٧ ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

## ( المادة الخامسة )

يصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون المرافق

كما يصدر لوائح تنظيم شئون المأذونين والموثقين وأعمالهم ، وغماذج الوثائق اللازمة لأداء هذه الأعمال .

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشره .  
يصم هذا القانون بختام الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ من شوال سنة ١٤٢٠هـ ( الموافق ٢٩ من يناير سنة ٢٠٠٠م .

## قانون تنظيم بعض اوضاع وإجراءات التقاضى

### فى مسائل الأحوال الشخصية

#### الباب الأول

#### أحكام عامة

#### مادة ١

تحسب المدد والمواعيد الإجرائية المنصوص عليها فى هذا القانون بالتقويم الميلادى .

#### مادة ٢

تثبت أهلية التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية للولاية على النفس لمن أتم خمس عشرة سنة ميلادية كاملة متمتعاً بقواه العقلية .

ويتوب عن عديم الأهلية أو ناقصها ممثله القانونى فإذا لم يكن له من يمثله أو كان هناك وجه لمباشرة إجراءات التقاضى بالمخالفة لرأى ممثله أو فى مواجهته عينت المحكمة له وصى خصومة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة أو الغير .

#### مادة ٣

لا يلزم توقيع محام على صحف دعاوى الأحوال الشخصية أمام المحكمة الجزئية . فإذا رفعت الدعوى بغير توقيع محام على صحيفتها كان للمحكمة عند الضرورة أن تندب محامياً للدفاع عن المدعى . ويحدد الحكم الصادر فى الدعوى أتعاباً للمحامى المنتدب ، وذلك دون

إخلال بالتزام مجالس النقابات الفرعية بتقديم المساعدات القضائية على النحو المنصوص عليه فى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة .

وتعفى دعاوى النفقات وما فى حكمها من الأجور والمصروفات بجميع أنواعها من كافة الرسوم القضائية فى كل مراحل التقاضى .

#### مادة ٤

يكون للمحكمة - فى إطار تهيئة الدعوى للحكم - تبصرة الخصوم فى مواجهتهم بما يتطلبه حسن سير الدعوى ، ومنحهم أجلا لتقديم دفاعهم .

ولها أن تندب أخصائيا اجتماعيا أو أكثر لتقديم تقرير عن الحالة المعروضة عليها أو عن مسألة فيها ، وتحدد أجلا لتقديم التقرير لا يزيد على أسبوعين .

ويتم الندب من قوائم الاخصائيين الاجتماعيين التى يصدر بها قرار من وزير العدل بناء على ترشيح وزير التأمينات والشئون الاجتماعية .

#### مادة ٥

للمحكمة أن تقرر نظر المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية - مراعاة لاعتبارات النظام العام أو الآداب - فى غرفة المشورة وبحضور أحد أعضاء النيابة العامة متى كانت ممثلة فى الدعوى ، وتنطق بالأحكام والقرارات فى جلسة علنية .

#### مادة ٦

مع عدم الإخلال باختصاص النيابة العامة برفع الدعوى فى مسائل الأحوال الشخصية على وجه الحسبة المنصوص عليه فى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦ ، للنيابة العامة رفع الدعوى ابتداء فى مسائل الأحوال الشخصية إذا تعلق الأمر بالنظام العام أو الآداب ، كما يجوز لها أن تتدخل فى دعاوى الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الجزئية .

وعلى النيابة العامة أن تتدخل فى دعاوى الأحوال الشخصية والوقف التى تختص بنظرها المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف وإلا كان الحكم باطلا .

لا تقبل عند الإنكار دعوى الإقرار بالنسب أو الشهادة على الإقرار به بعد موت المورث إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاؤه أو أدلة قطعية جازمة تدل على صحة هذا الادعاء .

لا تقبل دعوى الوقف أو شروطه أو الإقرار به أو الاستحقاق فيه أو التصرفات الواردة عليه ما لم يكن الوقف ثابتا بإشهاد مشهر وفقا لأحكام القانون .

ولا تقبل دعوى الوقف أو الإرث عند الإنكار متى رفعت بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة من وقت ثبوت الحق ، إلا إذا قام عذر حال دون ذلك .

وإذا حكم بعزل ناظر الوقف أو ضم نلظر آخر إليه ، تعين المحكمة في الحالتين بحكم واجب النفاذ ناظرا بصفة مؤقتة إلى أن يفصل في الدعوى بحكم نهائى .

### الباب الثانى

### إختصاص المحاكم بمسائل الأحوال الشخصية

#### الفصل الأول : الإختصاص النوعى

تختص المحكمة الجزئية بنظر المسائل الواردة بهذه المادة .

وبمراعاة أحكام المادة (٥٢) من هذا القانون ، يكون حكمها فى الدعاوى قابلا للطعن بالاستئناف ما لم ينص على نهائيته ، وذلك كله على الوجه التالى :

أولاً : المسائل المتعلقة بالولاية على النفس :

- ١ - الدعاوى المتعلقة بحضانة الصغير وحفظه ورؤيته وضمه والانتقال به .
- ٢ - الدعاوى المتعلقة بالنفقات وما فى حكمها من الأجور والمصرفات بجميع أنواعها .
- ٣ - الدعاوى المتعلقة بالإذن للزوجة بمباشرة حقوقها ، متى كان القانون الواجب التطبيق يقضى بضرورة الحصول على إذن الزوج لمباشرة تلك الحقوق .

٤ - دعاوى المهر والجهاز والدوطة والشبكة وما فى حكمها ، ويكون الحكم نهائيا متى كان المطلوب لا يتجاوز النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى .

٥ - تصحيح القيود المتعلقة بالأحوال الشخصية من وثائق الزواج والطلاق ويكون حكمها فى ذلك نهائيا .

٦ - توثيق ما يتفق عليه ذور الشأن أمام المحكمة فيما يجوز شرعا .

٧ - الإذن بزواج من لا ولى له .

٨ - تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة ما لم يثر بشأنها نزاع .

ثانياً : المسائل المتعلقة بالولاية على المال متى كان مال المطلوب حمايته لا يتجاوز قيمة نصاب اختصاص المحكمة الجزئية :

١ - تشييت الوصى المختار وتعيين الوصى والمشرف والمدير ومراقبة أعمالهم والفصل فى حساباتهم وعزلهم واستبدالهم .

٢ - إثبات الغيبة وإنهاؤها وتعيين الوكيل عن الغائب ومراقبة أعماله وعزله واستبداله .

٣ - تقرير المساعدة القضائية ورفعها وتعيين المساعد القضائى واستبداله .

٤ - استمرار الولاية أو الوصاية إلى ما بعد سن الحادية والعشرين والإذن للقاصر يتسلم أمواله لإدارتها وفقا لأحكام القانون والإذن له بمزاولة التجارة وإجراء التصرفات التى يلزم للقيام بها الحصول على إذن ، وسلب أى من هذه الحق أو وقفها أو الحد منها .

٥ - تعيين مأذون بالخصومة عن القاصر أو الغائب ولو لم يكن له مال

٦ - تقدير نفقة للقاصر فى ماله والفصل فيما يقوم من نزاع بين ولى النفس أو ولى التربية وبين الوصى فيما يتعلق بالإنتفاق على القاصر أو تربيته أو العناية به .

٧ - إعفاء الولى فى الحالات الى يجوز إعفاؤه فيها وفقا لأحكام قانون الولاية على المال .

٨ - طلب تنحى الولى عن الولايته واستردادها .

٩ - الإذن بما يصرف لزواج القاصر فى الأحوال التى يوجب القانون إستئذان المحكمة فيها .

١٠ - جميع المواد الأخرى المتعلقة بإدارة الأموال وفقا لأحكام القانون واتخاذ الإجراءات التحفظية والمؤقتة الخاصة بها مهما كانت قيمة المال .

١١ - تعيين مصفى للتركة وعزله واستبداله والفصل فى المنازعات المتعلقة بالتصفية متى كانت قيمة التركة لا تزيد على نصاب اختصاص المحكمة الجزئية .

مادة ١٠

تختص المحكمة الابتدائية بنظر دعاوى الأحوال الشخصية التى لا تدخل فى اختصاص اختصاص المحكمة الجزئية ، ودعاوى الوقف وشروطه والاستحقاق فيه والتصرفات الواردة عليه . ويكون للمحكمة الابتدائية المختصة محليا بنظر دعوى الطلاق أو التطلق أو التفريق الجسمانى دون غيرها ، الحكم ابتدائيا فى دعاوى النفقات أو الأجور وما فى حكمها سواء للزوجة أو الأولاد أو الأقارب ، وحضانة الصغير وحفظه ورؤيته وضمه والانتقال به ومسكن حصانته .

وتلتزم المحكمة الابتدائية والجزئية التى رفعت أو ترفع أمامها دعوى بأى من هذه الطلبات بإحالتها إلى تلك المحكمة حتى يصدر فيها حكم قطعى واحد .

وللمحكمة أثناء سير الدعوى أن تصدر أحكاما مؤقتة واجبة النفاذ بشأن الرؤية أو بتقرير نفقة وقتية أو تعديل ما عساها تكون قد قررتها من نفقة بالزيادة أو النقصان .

ولا يجوز الطعن على تلك الأحكام المؤقتة التى تصدر أثناء سير هذه الدعاوى إلا بصدور الحكم النهائى فيها .

مادة ١١

تختص المحكمة الابتدائية التى يجرى فى دائرتها توثيق عقد زواج الأجنب بالحكم فى الاعتراض على هذا الزواج أو طلب الحجر على أحد طرفى العقد إذا كان القانون واجب التطبيق يجعل الحجر سببا لزوال أهلية الزواج ، ويترتب على إقامة الدعوى وقف إتمام الزواج حتى يفصل نهائيا فيها .

كما تختص المحكمة الابتدائية بتوقيع الحجر ورفع وتعيين القيم ومراقبة أعماله والفصل فى حساباته وعزله واستبداله ، والإذن للمحجور عليه بتسليم أمواله لإدارتها وفقا لأحكام القانون

وسلب هذا الحق أو الحد منه ، وتعيين مأذون بالخصومة عنه ، وتقدير نفقة للمحجور عليه فى ماله ، والفصل فيما يقوم من نزاع بين ولى النفس وولى الترية وبين القيم فيما يتعلق بالانفاق على المحجور عليه .

#### مادة ١٢

إذا قضت المحكمة بسلب الولاية أو وقفها عهدت بها إلى من يلى من سابت ولايته أو أوقفت وفقا للقانون الواجب التطبيق ثم إلى من يليه بالتتابع ، فإن امتنع من عهد إليه بها بعد اخطاره على النحو النصوص عليه فى المادة (٤٠) من هذا القانون أو لم تتوافر فيه أسباب الصلاحية ، فعلى المحكمة أن تعهد بالولاية لأى شخص أمين أو لإحدى المؤسسات الاجتماعية .  
وتسلم الأموال فى هذه الحالة للنائب المعين بوصفه مديرا مؤقتا وذلك بعد جردها على النحو الوارد بالمادة (٤١) من هذا القانون .

وتتخذ النيابة العامة على وجه السرعة الاجراءات اللازمة لتعيين وصى على المشمول بالولاية .

#### مادة ١٣

تختص المحكمة التى تنظر المادة الأصلية دون غيرها باعتماد الحساب المقدم من النائب عن عديم الأهلية أو ناقصها أو الغائب أو المقدم المدير المؤقت والفصل فى المنازعات المتعلقة بهذا الحساب .

#### مادة ١٤

تختص المحكمة التى قضت بانتهاء الولاية على المال بنظر مادتى الحساب وتسليم الأموال وذلك حتى تمام الفصل فيها .

كما تختص بنظر منازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام والقرارات الصادرة منها فى هذا الشأن .

## الفصل الثانى الإختصاص المحلى

مادة ١٥

يتحدد بالموطن فى مفهوم هذا القانون على النحو المبين بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ من القانون المدنى .

وبمراعاة أحكام المادتين ١٠ ، ١١ من هذا القانون ينعقد الاختصاص للمحكمة التى يقع فى دائرتها موطن المدعى عليه ، فإذا لم يكن له موطن فى مصر تختص المحكمة التى يقع فى دائرتها موطن المدعى .

وإذا تعدد المدعى عليهم كان الاختصاص للمحكمة التى يقع فى دائرتها موطن أحدهم .  
ومع ذلك يتحدد الاختصاص المحلى بنظر بعض مسائل الأحوال الشخصية على النحو الآتى :

- أ- النفقات والأجور وما فى حكمها .
  - ب- الحضانة والرؤية والمسائل المتعلقة بها .
  - ج- المهر والجهاز والدوطة والشبكة وما فى حكمها .
  - د- التطلق والخلع والإبراء والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية .
- ٢- تختص المحكمة التى يقع فى دائرتها آخر موطن للمتوفى فى مصر بتحقيق إثبات الوراثة والوصاية وتصفية التركاتن فإن لم يكن للمتوفى موطن فى مصر يكون الاختصاص للمحكمة التى يقع فى دائرتها أحد أعيان التركة .

٣- يتحدد الاختصاص المحلى فى مسائل الولاية على المال التالية على النحو الآتى :

- أ- فى مواد الولاية بموطن الولى أو القاصر ، وفى مواد الوصاية بآخر موطن للمتوفى أو القاصر .
- ب- فى مواد الحجر أو المساعدة القضائية بموطن المطلوب الحجر عليه أو مساعدته قضائيا .
- ج- فى مواد الغيبة بآخر موطن للغائب .

وإذا لم يكن لأحد من هؤلاء موطن في مصر يكون الاختصاص للمحكمة الكائن في دائرتها موطن الطالب أو التي يوجد في دائرتها مال للشخص المطلوب حمايته .

د - إذا تغير موطن القاصر أو الولى أو المحجور عليه أو المساعد قضائيا جاز للمحكمة بناء على طلب ذوى الشأن أو النيابة العامة أن تحيل القضية إلى المحكمة التي يقع في دائرتها الموطن الجديد .

هـ - تختص المحكمة التي أمرت بسلب الولاية أو رفعها بتعيين من يخلف الولى - سواء كان وليا أو وصيا - إلا إذا رأت من المصلحة إحالة المادة إلى المحكمة التي يوجد بدائرتها موطن القاصر .  
٤- فيما عدا قسمة أعيان الأوقاف المنتهية ، يكون الاختصاص بنظر منازعات الوقف وشروطه والاستحقاق فيه والتصرفات الواردة عليه ، للمحكمة الكائن بدائرتها أعيانه ، أو الأكبر قيمة إذا تعددت ، أو للمحكمة الكائن بدائرتها موطن ناظر الوقف أو المدعى عليه .

### الباب الثالث

#### رفع الدعوى ونظرها

#### الفصل الأول

#### فى مسائل الولاية على النفس

مادة ١٦

ترفع الدعوى فى مسائل الولاية على النفس بالطريق المعتاد لرفع الدعوى وفقا لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ١٧

لا تقبل الدعوى الناشئة عن عقد الزواج إذا كانت سن الزوجة تقل عن ستة عشرة سنة ميلادية ، أو كانت سن الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة ميلادية وقت رفع الدعوى .

ولا تقبل عند الإنكار الدعوى الناشئة عن عقد الزواج - فى الوقائع اللاحقة على أول أغسطس سنة ١٩٣١ - ما لم يكن الزواج ثابتا بوثيقة رسمية ، ومع ذلك تقبل دعوى التطلق أو الفسخ حسب الأحوال دون غيرهما إذا كان الزواج ثابتا بأية كتابة .

ولا تقبل دعوى الطلاق بين الزوجين متحدى الطائفة والملة إلا إذا كانت شريعتهما تجيزه .

تلتزم المحكمة فى دعاوى الولاية على النفس بعرض الصلح على الخصوم ، وبعد من تخلف عن حضور جلسة الصلح - مع علمه بها - بغير عذر مقبول رافضا له .

وفى دعاوى الطلاق والتطليق لا يحكم بهما إلا بعد أن تبذل المحكمة جهدا فى محاولة الصلح بين الزوجين وتعجز فى ذلك ، فإن كان للزوجين ولد تلتزم المحكمة بعرض الصلح مرتين على الأقل تفصل بينهما مدة لا تقل عن ثلاثين يوما ولا تزيد على ستين يوما .

فى دعاوى التطليق التى يوجب فيها القانون ندب حكمن ، يجب على المحكمة أن تكلف كلا من الزوجين بتسمية حكم من أهله - قدر الإمكان - فى الجلسة التالية على الأكثر ، فإن تقاعس أيهما عن تعيين حكمه أو تخلف عن حضور هذه الجلسة عينت المحكمة حكما عنه .

وعلى الحكمين المثول أمام المحكمة فى الجلسة التالية لتعيينهما ليقررا ما خلاصا إليه معا ، فإن اختلفا أو تخلف أيهما عن الحضور تسمع المحكمة أقوالهما أو أقوال الحاضر بعد حلف اليمين .

وللمحكمة أن تأخذ بما انتهى إليه الحكمان أو بأقوال أيهما ، أو بغير ذلك مما تستقيه من أوراق الدعوى .

للزوجين أن يراضيا فيما بينهما على الخلع ، فإن لم يراضيا عليه وأقامت الزوجة دعوها بطلبه وافتدت نفسها وخالمت زوجها بالتنازل عن جميع حقوقها المالية الشرعية وردت عليه الصداق الذى أعطاه لها حكمت المحكمة بتطليقها عليه .

ولا تحكم المحكمة بالتطليق للخلع إلا بعد محاولة الصلح بين الزوجين ، وندبها لحكمين لمواولة مساعى الصلح بينهما خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، وعلى الوجه المبين بالفقرة الثانية من المادة (١٨) والفقرتين الأولى والثانية من المادة (١٩) من هذا القانون ، وبعد أن تقرر الزوجة صراحة أنها تبغض الحياة مع زوجها وأنه لا سبيل لاستمرار الحياة الزوجية بينهما وتخشى ألا تقيم حدود الله بسبب هذا البغض .

ولا يصح أن يكون مقابل الخلع إسقاط حضانة الصغار ، أو نفقتهم أو أى حق من حقوقهم . ويقع بالخلع فى جميع الأحوال طلاق بانن .

ويكون الحكم - فى جميع الأحوال - غير قابل للطعن عليه بأى طريق من طرق الطعن .

لا يعتد في إثبات الطلاق عند الإنكار ، إلا بالاشهاد والتوثيق ، وعند طلب الاشهاد عليه وتوثيقه يلتزم الموثق بتبصير الزوجين بمخاطر الطلاق ، ويدعوهما إلى اختيار حكم من أهله وحكم من أهلها للتوفيق بينهما . فإن أصر الزوجان معا على إيقاع الطلاق فورا ، أو قررا معا أن الطلاق قد وقع ، أو قرر الزوج أنه أوقع الطلاق ، فيجب توثيق الطلاق بعد الإشهاد عليه .

وتطبق جميع الأحكام السابقة في حالة طلب الزوجة تطليق نفسها إذا كانت قد احتفظت لنفسها بالحق في ذلك في وثيقة الزواج .

ويجب على الموثق إثبات ما تم من إجراءات في تاريخ وقوع كل منها على النموذج المعد لذلك ، ولا يعتد في إثبات الطلاق في حق أى من الزوجين إلا إذا كان حاضرا إجراءات التوثيق بنفسه أو بمن ينوب عنه ، أو من تاريخ إعلانه بموجب ورقة رسمية .

مع عدم الإخلال بحق الزوجة في إثبات مراجعة مطلقها لها بكافة طرق الإثبات ، لا يقبل عند الإنكار إدعاء الزوج مراجعته مطلقته ما لم يعلنها بهذه المراجعة بورقة رسمية قبل إنقضاء ستين يوما لمن تحيض وتسعين يوما لمن عدتها بالأشهر من تاريخ توثيق طلاقها ، وذلك ما لم تكن حاملا أو تقر باستمرار عدتها حتى إعلانها بالمراجعة .

إذا كان دخل المطلوب المحكم عليه بنفقة أو ما في حكمها محل منازعة جدية ، ولم يكن في أوراق الدعوى ما يكفى لتحديده ، وجب على المحكمة أن تطلب من النيابة العامة إجراء التحقيق الذى يمكنها من بلوغ هذا التحديد .

وتباشر النيابة العامة بنفسها إجراء التحقيق في هذا الشأن .

ومع عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ فى شأن سرية الحسابات بالبنوك ، تلتزم أية جهة حكومية أو غير حكومية بإفادة النيابة العامة بما تحت يدها من معلومات ، وتكون منتجة فى تحديد دخل المطلوب منه النفقة .

ولا يجوز استخدام ما تسفر عنه هذه التحقيقات من معلومات في غير المادة التي أجريت بشأنها .

ويجب على النيابة العامة أن تنتهى التحقيق وترسله مشفوعا بمذكرة موجزة بالنتائج التي خلصت إليها فى موعد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ وصول طلب المحكمة إليها .

#### مادة ٢٤

على طالب إضهاد الوفاة والوراثة أو الوصية الواجبة أن يقدم طلبا بذلك إلى المحكمة المختصة مرفقا بها ورقة رسمية تثبت الوفاة . وإلا كان الطلب غير مقبول .

ويجب أن يشتمل الطلب على بيان آخر موطن للمتوفى وأسماء الورثة والموصى لهم وصية واجبة وموطنهم إن وجدوا ، وعلى الطالب أن يعلنهم بالحضور أمام المحكمة فى الميعاد المحدد لنظر الطلب ، ويحقق القاضى الطلب بشهادة من يوثق به وله أن يضيف إليها التحريات الإدارية حسبما يراه ، فإذا أنكر أحد الورثة أو الموصى لهم وصية واجبة ورأى القاضى أن الإنكار جدى ، كان عليه أن يحيل الطلب إلى المحكمة الابتدائية المختصة للفصل فيه .

#### مادة ٢٥

يكون الإضهاد الذى يصدره القاضى وفقا لحكم المادة السابقة حجة فى خصوص الوفاة والوراثة والوصية الواجبة ما لم يصدر حكم على خلافه .

### الفصل الثانى

#### فى مسائل الولاية على المال

#### مادة ٢٦

تتولى النيابة العامة رعاية عديمى الأهلية وناقصيها والغائبين والتحفظ على أموالهم والإشراف على إدارتها وفقا لأحكام هذا القانون .

كما يكون لها أن تستعين بمعاونين يلحقون بها بقرار يصدره وزير العدل ، ويعتبر هؤلاء المعاونين من مأمورى الضبط القضائى فى خصوص الأعمال التى تناط بهم أثناء تأديتهم لوظيفتهم .

وللنيابة العامة أن تقدر نفقة وقتية من أموال مستحق النفقة إلى حين الحكم بتقديرها .

على الأقارب الذين كانوا يقيمون مع المتوفى في معيشة واحدة أو أكبر الراشدين من الورثة إبلاغ النيابة العامة بواقعة وفاة شخص غائب أو عديم أهلية أو ناقصها أو حمل مستكن أو وفاة الولي أو الوصي أو القيم أو الوكيل عن الغائب خلال ثلاثة أيام من تاريخ حصول الوفاة .  
وعلى الأقارب إبلاغ النيابة العامة خلال ذات المدة عن فقد أهلية أو غياب أحد أفراد الأسرة إذا كان مقيما معهم في معيشة واحدة .

## مادة ٢٨

على الأطباء المعالجين ومديري المستشفيات والمصحات على حسب الأحوال إبلاغ النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية بمجرد ثبوت ذلك لديهم .  
وعلى المختصين بالسلطات الإدارية إبلاغ النيابة العامة متى تبين لهم أثناء تأدية عملهم حالة من حالات فقد الأهلية على النحو المشار إليه بالفقرة السابقة .

## مادة ٢٩

على الوصي على الحمل المستكن أن يبلغ النيابة بانقضاء مدة الحمل أو انفصاله حيا أو ميتا .

## مادة ٣٠

يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ من هذا القانون بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تتجاوز مائة جنيه ، فإذا كان عدم التبليغ بقصد الإضرار بعديم الأهلية أو ناقصها أو الغائب أو غيرهم من ذوى الشأن تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه  
و ياحدى هاتين العقوبتين .

## مادة ٣١

يعاقب بالحبس كل من أخفى بقصد الإضرار مالا مملوكا لعديم الأهلية أو ناقصها أو الغائب .

تقييد النيابة العامة طلبات الحجر والمساعدة القضائية واستمرار الولاية أو الوصاية وسلب الولاية أو الحد منها أو وقفها وسلب الإذن للناصر أو المحجور عليه أو الحد منه وإثبات الغيبة والحد من سلطة الوكيل عن الغائب ومنع المطلوب الحجر عليه أو سلب ولايته من التصرف أو تقييد حريته فيه ، وذلك يوم وساعة تقديم الطلب فى سجل خاص .

ويقوم القيد فى السجل مقام التسجيل ، وينتج أثره من تاريخ إجرائه متى قضى بإجابة الطلب .

وعلى النيابة العامة شطب القيد متى قضى نهائيا برفض الطلب .  
ويصدر وزير العدل قرارا بإجراءات القيد والشطب .

على النيابة العامة بمجرد ورود التبليغ إليها وفقا لأحكام هذا القانون أن تتخذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق الحمل المستكن أو عديمي الأهلية أو ناقصها أو الغائب وأن تحصر مؤقتا ما لهم من أموال ثابتة أو منقولة أو حقوق وما عليهم من التزامات فى محضر يوقع عليه ذور الشأن .

وللنيابة العامة أن تتخذ الإجراءات الوقية أو التحفظية اللازمة للمحافظة على هذه الأموال وأن تأمر بوضع الأختام عليها ، ولها بناء على أمر صادر من قاضى الأمور الوقية أن تنقل النقود والأوراق المالية والمستندات والمصوغات وغيرها مما يخشى عليه إلى خزنة أحد المصارف أو إلى مكان أمين .

وللنيابة العامة - عند الإقتضاء - أن تأذن لوصى الركة أو منفذ الوصية أو مديرها إن وجد أو لأى شخص أمين آخر بالصرف على جنازة المتوفى والإنفاق على من تلزمه نفقتهم وإدارة الأعمال التى يخشى عليها من فوات الوقت .

وللنيابة العامة أن تعدل عن أى قرار اتخذته تطبيقا لأحكام هذه المادة .

للنيابة العامة بناء على إذن مسبب من القاضى الجزئى دخول المساكن والأماكن اللزوم دخولها لاتخاذ الاجراءات التحفظية المنصوص عليها فى هذا القانون . ولها أن تندب لذلك - بأمر مسبب يحدد فيه المسكن أو المكان - أحد مأمورى الضبط القضائى .

لا يلزم اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادتين السابقتين إذا لم يتجاوز مال المطلوب حمايته ثلاثة آلاف جنيه ، تتعدد بتعددهم ، وفي هذه الحالة تسلم النيابة العامة المال إلى من يقوم على شئونه ما لم تر النيابة العامة اتباع الإجراءات المشار إليها بالضوابط والأوضاع المقررة بهاتين المادتين .

يرفع الطلب إلى المحكمة المختصة من النيابة العامة أو ذوى الشأن .

وفي الحالة الخيرة يجب أن يشتمل الطلب المرفوع على البيانات التى يتطلبها قانون المرافعات فى صحيفة الدعوى وأن يرفق به المستندات المؤيدة له ، وعلى المحكمة أن تحيله إلى النيابة العامة لإبداء ملاحظاتها عليه كتابة خلال ميعاد تحدده لذلك .

وتقوم النيابة العامة - فيما لا تختص بإصدار أمر فيه - بتحديد جلسة أمام المحكمة لنظر الطلب مشفوعا بما أجرته من تحقيقات وما انتهت إليه من رأى ، وإعلان من لم ينبه عليه أمامها من ذوى الشأن بالجلسة .

وللمحكمة أن تندب النيابة العامة لمباشرة أى إجراء من إجراءات التحقيق التى تأمر به .

للمحكمة وللنيابة العامة أن تدعو من ترى فائدة من سماع أقواله فى كل تحقيق تجريه ، فإن تخلف عن الحضور بالجلسة المحددة أو امتنع عن الإدلاء بأقواله دون مبرر قانونى - جاز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه ، فإن لم يحضر جاز للمحكمة وللنيابة العامة أن تأمر بإحضاره .

وللمحكمة أن تقبل المحكوم عليه من الغرامة كلها أو بعضها إذا أبدى عذرا مقبولا .

إذا رأت النيابة العامة أن طلب توقيع الحجر أو سلب الولاية أو الحد منها أو وقفها أو إثبات الغيبة بمقتضى اتخاذ إجراء تحقيق تستغرق فترة من الزمن يخشى خلالها من ضياع حق أو تصرف فى الأموال فعليها أن ترفع الأمر إلى المحكمة المختصة لتأذن باتخاذ ما تراه من إجراءات تحفظية

أو لتأمر بمنع المقدم ضده الطلب من التصرف في أمواله كلها أو بعضها أو تقييد سلطته في إدارتها أو تعيين مدير مؤقت يتولى إدارة تلك الأموال .

#### مادة ٣٩

على النيابة العامة أن تقدم للمحكمة مذكرة مسببة بمن ترشحه للنيابة عن عديم الأهلية أو ناقصها أو الغائب أو من ترشحه لمساعدته قضائيا ، وذلك خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ إبلاغها بالسبب الموجب لتعيينه .

وتعين المحكمة النائب أو مساعده بعد أخذ رأى ذوو الشأن .

#### مادة ٤٠

تخطر النيابة العامة الأوصياء والقامة والوكلاء والمساعدين القضائين والمديرين المؤقتين بالقرار الصادر بتعيينهم إذا صدر فى غيبتهم وعلى من يرفض منهم التعيين أن يبلغ النيابة العامة برفضه فى خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغه بالقرار وإلا كان مستولا عن المهام الموكولة إليه من تاريخ إبلاغه وفى حالة الرفض تعين المحكمة بدلا منه على وجه السرعة .

#### مادة ٤١

تقوم النيابة العامة بمصد صدور قرار المحكمة بتعيين النائب ، بمجرد أموال عديم الأهلية أو ناقصها أو الغائب بمحضر يحرر من نسختين .

ويتبع فى الجرد الأحكام والإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير العدل ويدعى لحضور الجرد جميع ذوى الشأن والقاصر الذى أتم خمس عشرة سنة ميلادية إذا رأت النيابة العامة ضرورة لحضوره .

وللنيابة العامة أن تستعين بأهل الخبرة فى جرد الأموال وتقييمها وتقدير الديون ، وتسلم الأموال بعد انتهاء الجرد إلى النائب المعين من المحكمة .

#### مادة ٤٢

ترفع النيابة العامة محضر الجرد إلى المحكمة للتصديق عليه بعد التحقق من صحة البيانات الواردة فيه .

يجب على النيابة العامة عند عرض محضر الجرد على المحكمة للتصديق عليه أن ترفق مذكرة برأيها في المسائل الآتية بحسب الأحوال :

- ١ - الاستمرار فى الملكية الشائعة أو الخروج منها وفى استغلال المحال التجارية او المهنية أو الصناعية أو تصفيتها ووسائل الوفاء بالديون والقرارات المنفذة لذلك .
  - ٢ - تقدير النفقة الدائمة اللازمة للقاصر أو المحجور عليه .
  - ٣ - إتخاذ الطرق المؤدية لحسن إدارة الأموال وصيانتها .
- وتلتزم المحكمة بالتصديق على محضر الجرد وبالفصل فى المسائل المشار إليها على وجه السرعة .

للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تعدل عن أى قرار أصدرته فى المسائل المبينة فى المادة السابقة أو عن أى إجراء من الإجراءات التحفظية إذا تبينت ما يدعو لذلك .

ولا يمس عدول المحكمة عن قرار سبق أن أصدرته بحقوق الغير حسن النية الناشئة عن أى اتفاق .

إذا عينت المحكمة مصفيا للتركة قبل التصديق على محضر الجرد فيتولى جرد التركة كلها ويجرد محضرا مفصلا بما لها وما عليها يقوم بالتوقيع عليه هو وممثل النيابة العامة والنائب عن ناقص الأهلية وعديهما ومن يكون حاضرا من الورثة الراشدين .

وإذا عين المصفي بعد التصديق على محضر الجرد فيقوم النائب عن عديم الأهلية أو ناقصها أو عن الغائب بتسليم نصيب الأخير فى التركة إلى المصفي بمحضر يوقعه هو والمصفي وعضو النيابة العامة ومن يكون حاضرا من الورثة الراشدين وذلك ما لم ير المصفي إبقاء المال كله أو بعضه تحت يد النائب لحفظه وإدارته مؤقتا حتى تتم التصفية ويثبت ذلك على نسختي محضر الجرد ويوقع عليه الأشخاص السابق ذكرهم .

وبعد انتهاء التصفية يسلم ما يؤول من التركة إلى النائب عن عديم الأهلية أو ناقصها أو عن الغائب مع مراعاة الإجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون .

يجب على النائب عن عديم الأهلية أو أو ناقصها أو الغائب أو المدير المؤقت أن يودع قلم كتاب المحكمة حسابا عن إدارته مشفوعا بالمستندات التي تؤيده في الميعاد المحدد قانونا وكما طلبت منه المحكمة ذلك في الميعاد الذي تحدده .

فإذا انقضى الميعاد ولم يقدم الحساب جاز للمحكمة أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد عن خمسمائة جنيه فإن تكرر منه ذلك جاز أن تحكم بغرامة لا تزيد عن ألف جنيه وذلك دون إخلال بالجزاءات الأخرى المنصوص عليها قانونا .

وإذا قدم النائب الحساب وأبدى عدرا عن التأخير قبلته المحكمة ، جاز لها أن تقيله من كل الغرامة أو بعضها .

وعلى المحكمة أن تأمر مؤقتا بإيداع المبالغ التي لا تنازع مقدم الحساب في ثبوتها في ذمته ، دون أن يعتبر ذلك مصادقة على الحساب .

وتفصل المحكمة في صحة الحساب المقدم إليها ويجب أن يشمل القرار النهائي الذي تصدره المحكمة بشأن الحساب الأمر بالزام مقدمه بأداء المبلغ المتبقى في ذمته وإيداعه خزانة المحكمة في ميعاد تحدده .

## مادة ٤٧

للنيابة العامة أن تصرح للنائب عن عديم الأهلية أو ناقصها أو عن الغائب بالصرف من الأموال السائلة لأي من هؤلاء دون الرجوع إلى المحكمة بما لا يجاوز مبلغ ألف جنيه يجوز زيادته إلى ثلاثة آلاف جنيه بقرار من المحامي العام المختص وذلك لمرة واحدة كل ستة أشهر .

## مادة ٤٨

لا يقبل طلب استرداد الولاية أو رفع الحجر أو المساعدة القضائية أو رفع الوصاية أو الولاية أو إعادة الإذن للقاصر أو المحجور عليه إلا بعد انقضاء سنة من تاريخ القرار النهائي الصادر برفض طلب سابق .

## مادة ٤٩

يجوز لذوى الشأن الاطلاع على الملفات والدفاتر والسجلات والأوراق المنصوص عليها في المواد السابقة ، كما يجوز لكل شخص الاطلاع على السجلات ، وفي الحالتين تسلم لأي منهم صور أو شهادات بمضمون ما أثبت فيها بإذن من المحكمة أو النيابة العامة .

يكون لسنقات حصر الأموال ووضع الأختام والجرد والإدارة حق امتياز فى مرتبة المصروفات القضائية .

للمحكمة أن تأمر بإضافة كل الرسوم أو بعضها أو المصاريف على عاتق الخزانة .

### الباب الرابع

### القرارات والأحكام والظعن عليها

### أولاً : إصدار القرارات

تسرى على القرارات التى تصدر فى مواد الولاية على المال القواعد الخاصة بالأحكام .

يجب على المحكمة أن تودع قام الكتاب أسباب القرارات القطعية الصادرة فى مواد الحجر والمساعدة القضائية والولاية والغيبه والحساب والإذن بالتصرف وعزل الوصى ، والقرارات الصادرة وفقاً لحكم المادة ( ٣٨ ) من هذا القانون وذلك فى ميعاد ثمانية أيام من تاريخ النطق بها من محكمة جزئية وخمسة عشر يوماً إذا صدرت من غيرها .

وفى ما عدا ذلك من قرارات تصدر فى مسائل الولاية على المال ، يجوز للمحكمة تسبب هذه القرارات أو الاكتفاء بالتوقيع على محضر الجلسة المشتمل على المنطوق .

تكون القرارات الصادرة من محكمة أول درجة بصفة ابتدائية فى مسائل الولاية على المال واجبة النفاذ ولو مع حصول استئنافها عدا تلك الصادرة فى المسائل الآتية :

١- الحساب .

٢- رفع الحجر وإنهاء المساعدة القضائية .

٣- رد الولاية .

٤- إعادة الإذن للقاصر أو الحجور عليه بالتصرف فى الأموال والإدارة .

٥- ثبوت الرشد بعد القرار باستمرار الوصاية أو الولاية .

٦- الإذن للنائب عن عديم الأهلية أو نلقصها أو الغائب بالتصرف .

وللمحكمة المنظور أمامها الاستئناف أن تأمر بوقف التنفيذ مؤقتا حتى يفصل فى الطعن .

### ثانياً : الطعن على الأحكام والقرارات

#### مادة ٥٥

يكون قرار المحكمة نهائيا إذا صدر فى تصرفات الأوقاف بالإذن بالخصومة أو فى طلب الاستدانة أو التأجير لمدة طويلة أو تغيير المعالم ، أو طلب الاستبدال أو بيع العقار الموقوف لسداد دين ، إذا كان موضوع الطلب أو قيمة العين محل التصرف لا يزيد على خمسة آلاف جنيه

#### مادة ٥٦

طرق الطعن فى الأحكام والقرارات المينة فى هذا القانون هى الاستئناف والنقض والتماس إعادة النظر .

وتتبع - فيما لم يرد به حكم خاص فى المواد الآتية - القواعد والاجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

#### مادة ٥٧

يكون للنيابة العامة فى جميع الأحوال الطعن بطريق الاستئناف فى الأحكام والقرارات الصادرة فى الدعاوى التى يوجب القانون أو يميز تدخلها فيها . ويتبع فى الطعن الأحكام المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

#### مادة ٥٨

تنظر المحكمة الاستئنافية الدعوى بمجالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط .

ومع ذلك يجوز مع بقاء الطلبات الأصلية على حالها تغيير أسبابها أو الإضافة إليها ، كما يجوز إبداء طلبات جديدة بشرط أن تكون مكتملة للطلبات الأصلية أو مترتبة عليها أو متصلة بها اتصالا لا يقبل التجزئة .

وفى الحالتين تلتزم المحكمة الاستئنافية بمنح الخصم أجلا مناسباً للرد على الأسباب أو الطلبات الجديدة .

مادة ٥٩

يترتب على الطعن بالاستئناف فى الحكم القطعى الصادر وفقا لحكم المادة ( ١٠ ) من هذا القانون طرح ما فصل فيه هذا الحكم على محكمة الاستئناف ، وحتى تصدر هذه المحكمة حكمها النهائى ، يجوز لها إصدار حكم مؤقت واجب النفاذ بشأن الرؤية أو بتقرير نفقة أو تعديل النفقة التى قضى بها الحكم المطعون فيه بالزيادة أو بالنقصان .

مادة ٦٠

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية يعد استئناف الحكم أو القرار الصادر فى مادة من مواد الولاية على المال ، استئنافا للمواد الأخرى التى لم يسبق استئنافها وترتبط بالحكم أو القرار المستأنف ارتباطا يتعذر معه الفصل فى الاستئناف دون إعادة الفصل فيها .

مادة ٦١

ميعاد الاستئناف ستون يوما لمن لا موطن له فى مصر دون إضافة ميعاد مسافة .

مادة ٦٢

للخصوم والنيابة العامة أن يطعنوا بالنقض فى الأحكام والقرارات الصادرة من محاكم الاستئناف ، كما يكون لهم الطعن بالنقض فى القرارات الصادرة من هذه المحاكم فى مواد الحجر والغيبة والمساعدة القضائية وعزل الوصى وسلب الولاية أو وقفها أو إلحدها أو ردها واستمرار الولاية أو الوصاية والحساب .

مادة ٦٣

لا تنفذ الأحكام الصادرة بفسخ عقود الزواج أو بطلانها أو بالطلاق أو التطلق إلا بانقضاء مواعيد الطعن عليها بطريق النقض ، فإذا طعن عليها فى الميعاد القانونى ، استمر عدم تنفيذها إلى حين الفصل فى الطعن .

وعلى رئيس المحكمة أو من ينوبه تحديد جلسة لنظر الطعن مباشرة أمام المحكمة في موعد لا يجاوز ستين يوماً من تاريخ إيداع صحيفة الطعن قلم كتاب المحكمة أو وصولها إليه ، وعلى النيابة تقديم مذكرة برأيها خلال ثلاثين يوماً على الأكثر قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن .

وإذا نقضت المحكمة الحكم كان عليها أن تفصل في الموضوع .

مادة ٦٤

لا يجوز التماس إعادة النظر في مسائل الولاية على المال إلا في القرارات الانتهائية الصادرة في المواد الآتية :

- ١ - توقيع الحجر أو تقرير المساعدة القضائية أو إثبات الغيبة .
- ٢ - تثبيت الوصي المختار أو الوكيل عن الغائب .
- ٣ - عزل الوصي والقيم والوكيل أو الحد من سلطته .
- ٤ - سلب الولاية أو وقفها أو الحد منها .
- ٥ - استمرار الولاية أو الوصاية على القاصر .
- ٦ - الفصل في الحساب .

### الباب الخامس

### في تنفيذ الأحكام والقرارات

مادة ٦٥

الأحكام والقرارات الصادرة بتسليم الصغير أو رؤيته أو بالنفقات أو الأجور أو المصروفات وما في حكمها تكون واجبة النفاذ بقوة القانون وبلا كفالة .

مادة ٦٦

يجوز تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة بضم الصغير وحفظه وتسليمه جبراً .  
ويتبع في تنفيذ الأحكام الصادرة في هذا الشأن ما ينص عليه القانون من إجراءات .  
ويراعى في جميع الأحوال أن تتم إجراءات التنفيذ ودخول المنازل وفق ما يأمر به قاضي التنفيذ .

ويجوز إعادة التنفيذ بذات السند التنفيذي كلما اقتضى الحال ذلك .

ينفذ الحكم الصادر برؤية الصغير فى أحد الأماكن التى تصدر بتحديدھا قرار من وزير العدل بعد موافقة وزير الشؤون الاجتماعية ، وذلك ما لم يتفق الحاضن والصادر لصالحه الحكم على مكان آخر .

ويشترط فى جميع الأحوال أن يتوفر فى المكان ما يشيع الطمأنينة فى نفس الصغير .

على قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم أو القرار وضع الصيغة التنفيذية عليه إذا كان واجب النفاذ .

يجرى التنفيذ بمعرفة المحضرين أو جهة الإدارة .

ويصدر وزير العدل قرارا بإجراءات تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة بتسليم الصغير أو مه أورؤيته أو سكناه ومن يناط به ذلك .

يجوز للنياحة العامة ، متى عرضت عليها منازعة بشأن حضانة صغير فى سن حضانة النساء ، أو طلبت حضانته مؤقتا من يرجح الحكم لها بذلك ، أن تصدر بعد إجراء التحقيق المناسب قرارا مسببا يتسليم الصغير إلى من تتحقق مصلحته معها .

ويصدر القرار من رئيس نيابة على الأقل ، ويكون واجب التنفيذ فورا إلى حين صدور حكم من المحكمة المختصة فى موضوع حضانة الصغير .

ينشأ نظام لتأمين الأسرة ، من بين أهدافه ضمان تنفيذ الأحكام الصادرة بتقرير نفقة للزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو الأقارب ، يتولى الإشراف على تنفيذه بنك ناصر الاجتماعى .

ويصدر بقواعد هذا النظام وإجراءاته وطرق تمويله قرار من وزير العدل بعد موافقة وزير التأمينات .

على بنك ناصر الإجتماعى وفاء الديون المستحقة للزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين مما نص عليه فى هذا القانون متى طلب المحكوم له ذلك وقدم الصورة التنفيذية للمحكم أو الأمر وما يدل على تمام الإعلان ، وذلك من أحد فروع أو من الوحدة التابعة لوزارة الشئون الإجتماعية التى يحيل إليها البنك بالمبالغ المحكوم بها .

ويكون وفاء البنك بهذه الديون فى حدود المبالغ التى تخصص لهذا الغرض .

على الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وجهات القطاع الخاص والهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية وإدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة والنقابات المهنية ، بناء على طلب من بنك ناصر الإجتماعى مرفق به صورة طبق الأصل من الصورة التنفيذية للمحكم أو الأمر وما يفيد تمام الإعلان ، أن تقوم بحضام المبالغ الجائز الحجز عليها وفقا للمادة ( ٤٧ ) من هذا القانون وإيداعها خزانة البنك فور وصول الطلب إليها ودون حاجة إلى إجراء آخر

إذا كان المحكوم عليه بنفقة الزوجة المطلقة أو الأبناء أو الوالدين من غير ذوى المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما فى حكمها ، وجب عليه أن يودع دين النفقة المحكوم به خزينة بنك ناصر الإجتماعى أو فروع أو وحدة الشئون الإجتماعية التى يقع محل إقامته فى دائرة أى منها فى الأسبوع الأول من كل شهر متى قام البنك بالتبئيه عليه بالوفاء .

لبنك ناصر الإجتماعى إستيفاء ما قام بوفائه من ديون وفقا لأحكام هذا القانون بطريق الحجز الإدارى على أموال المحكوم عليه فى حدود البالغ الملزم بها طبقا لأحكام القاتوت رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى .

إستثناء مما تقرره القوانين فى شأن قواعد الحجز على المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما فى حكمها ، يكون الحد الأقصى لما يجوز الحجز عليه منها وفاء لدين نفقة أو أجر أو ما فى حكمها للزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو الوالدين فى حدود النسب الآتية :

أ- ٢٥٪ للزوجة أو المطلقة ، وتكون ٤٠٪ فى حالة وجود أكثر من واحدة .

ب- ٢٥٪ للوالدين أو أيهما .

ج- ٣٥٪ للولدين أو أقل .

د- ٤٠٪ للزوجة أو المطلقة ولولد أو اثنين والوالدين أو أيهما .

هـ- ٥٠٪ للزوجة أو المطلقة وأكثر من ولدين والوالدين أو أيهما .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز النسبة التى يجوز الحجز عليها على ٥٠٪ تقسم بين المستحقين بنسبة ما حكم به لكل منهم .

مادة ٢٦ مكرر<sup>(١)</sup>

إذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر فى النفقات أو أجر الحضانة أو الرضاعة أو المسكن يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التى أصدرت الحكم أو التى بدائلتها محل التنفيذ ، ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به ، وأمرته ولم يمثل ، حكمت بحسبه . ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوماً ، أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلاً فإنه يخلى سبيله وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية .

ولا يجوز فى الأحوال التى تطبق فيها هذه المادة السر فى الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له قد استفد الاجراءات المشار إليها فى الفقرة الأولى .

وإذا نفذ الإكراه البدنى على شخص وفقاً لحكم هذه المادة ثم حكم عليه بسبب الواقعة ذاتها بعقوبة الحبس طبقاً للمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات استنزلت مدة الإكراه البدنى الأولى من مدة الحبس المحكوم بها . فإذا حكم عليه بغرامة خفضت عند التنفيذ بمقدار خمسة جنيهات عن كل يوم من أيام الإكراه البدنى الذى سبق انفاذه عليه .

مادة ٢٧

فى حالة التزام بين الديون تكون الأولوية لدين نفقة الزوجة أو المطلقة ، فنفقة الأبناء ، فنفقة الوالدين ، فنفقة الأقارب ، ثم الديون الأخرى .

(١) مضافة بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٠ .

لا يترتب على الإشكال في تنفيذ أحكام النفقة المشار إليها في المادة السابقة وقف إجراءات التنفيذ .

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس الذى لا تقل مدته عن ستة أشهر كل من توصل إلى الحصول على أية مبالغ من بنك ناصر الإجتماعى نفاذاً لحكم أو لأمر صدر استناداً لأحكام هذا القانون بناء على إجراءات أو أدلة صورية أو مصطنعة مع علمه بذلك .

وتكون العقوبة الحبس الذى لا تزيد مدته على سنتين ، كل من تحصل من بنك ناصر الاجتماعى على مبالغ غير مستحقة له مع علمه بذلك مع إلزامه بردها .

\*\*\*

أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠

المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

والقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

تجب النفقة للزوجة على زوجها من تاريخ العقد الصحيح إذا سلمت نفسها إليه ولو حكماً حتى لو كانت موسرة أو مختلفة معه فى الدين .

لا يمنع مرض الزوجة من استحقاقها للنفقة .

وتشمل النفقة الغذاء والكسوة والسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك بما يقضى به الشرع .

ولا تجب النفقة للزوجة إذا ارتدت ، أو امتنعت مختارة عن تسليم نفسها دون حق ، أو اضطرت إلى ذلك بسبب ليس من قبل الزوج ، أو خرجت دون إذن زوجها .

ولا يعتبر سبياً لسقوط نفقة الزوجة خروجها من مسكن الزوجية دون إذن زوجها فى الأحوال التى يباح فيها ذلك مما ورد به نص ، أو جرى به عرف ، أو قضت به ضرورة ،

ولا خروجها للعمل المشروع ما لم يظهر أن استعمالها لهذا الحق المشروع مشوب بإساءة استعمال الحق ، أو مناف لمصلحة الأسرة ، وطلب منها الزوج الامتناع عنه .

وتعتبر نفقة الزوجة ديناً على الزوج من تاريخ امتناعه عن الإنفاق مع وجوبه ، ولا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى .

ولا يقبل من الزوج التمسك بالمقاصة بين نفقة الزوجية وبين دين لها عليه إلا فيما يزيد على ما يفى بحاجتها الضرورية .

ويكون لدين النفقة امتياز على جميع أموال الزوج ويتقدم في مرتبه على ديون النفقة الأخرى .

#### مادة ٢

المطلقة التي تستحق النفقة تعتبر نفقتها ديناً كما في مادة السابقة من تاريخ الطلاق .

#### مادة ٣

ألغيت بالمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

#### مادة ٤

إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله ، فإن لم يكن له مال ظاهر ولم يقل أنه معسر أو موسر ولكن أصر على عدم الإنفاق ، طلق عليه القاضى فى الحال ، وإن ادعى العجز ، فإن لم يشته ، طلق عليه حالاً ، فإن أثبتته أمهله مدة لا تزيد على شهر ، فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك .

#### مادة ٥

إذا كان الزوج غائباً غيبة قريبة ، فإن كان له مال ظاهر نفذ عليه الحكم بالنفقة فى ماله ، وإن لم يكن له مال ظاهر ، أعذر إليه القاضى بالطرق المعروفة ، وضرب له أجلاً ، فإن لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها أو لم يحضر للإنفاق عليها طلق عليه القاضى بعد مضى الأجل .

فإن كان بعيد الغيبة لا يسهل وصول الرسائل إليه أو كان مجهول المخل ، أو كان مفقودا وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضى ، وتسرى أحكام هذه مادة على المسجون الذى يعسر بالنفقة .

مادة ٦

تطلىق القاضى لعدم الإنفاق يقع رجعيا ، وللزوج أن يراجع زوجته إذا ثبت يساره ، واستعد للإنفاق فى أثناء العدة ، فإن لم يثبت يساره ، ولم يستعد للإنفاق لم تصح الرجعة .

مادة ٧

ألغيت بالمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

مادة ٨

إذا جاء المفقود أو لم يجئ وتبين أنه حى فزوجته له ما لم يتمتع بها الثانى غير عالم بحياة الأول ، فإن تمتع بها الثانى غير عالم بحياته كانت للثانى ما لم يكن عقده فى عدة وفاة الأول .

مادة ٩

للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيبا مستحكما لا يمكن البرء منه ، أو يمكن البرء منه بعد زمن طويل ولا يمكنها البقاء معه إلا بضرر كالجنون أو الجذام أو البرص سواء كان هذا العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به ، أو حدث بعد العقد ولم ترض به ، فإن تزوجته عالمة بالعيب ، أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به صراحة ، أو دلالة ، بعد علمها به فلا يجوز التفريق .

مادة ١٠

الفرقة بالعيب طلاق بائن .

مادة ١١

يستعان بأهل الخبرة فى العيوب التى يطلب فسخ الزواج من أجلها .

مادة ١٢

ألغيت بالمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

مادة ١٣

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية (١) .

(١) صدر فى ٢٥ شوال سنة ١٣٣٨هـ الموافق ١٢ يولية سنة ١٩٢٠ ونشر فى الجريدة الرسمية فى ١٥/٧/١٩٢٠ .

أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

مادة ١

لا يقع طلاق السكران والمكره .

مادة ٢

لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه لا غير . . .

مادة ٣

الطلاق المقترن بعدد لفظا أو إشارة لا يقع إلا واحدة .

مادة ٤

كنايات الطلاق ، وهو ما يحتمل الطلاق وغيره لا يقع الطلاق بها إلا بالنية .

مادة ٥

كل طلاق يقع رجعيا إلا المكمل للثلاث ، والطلاق قبل الدخول ، والطلاق على مال ، وما نص على كونه بائنا فى هذا القانون والمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ .

مادة ٥ مكررا!

على المطلق أن يوثق إشهاد طلاقه لدى المختص خلال ثلاثين يوما من إيقاع الطلاق .

وتعتبر الزوجة عالمة بالطلاق بحضورها توثيقه ، فإذا لم تحضره كان على الموثق إعلان إيقاع الطلاق لشخصها على يد محضر ، وعلى الموثق تسليم نسخة إشهاد الطلاق إلى المطلقة أو من ينوب عنها وفق الإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير العدل .

وتترتب آثار الطلاق من تاريخ إيقاعه إلا إذا أخفاه الزوج عن الزوجة ، فلا تترتب آثاره من حيث الميراث والحقوق المالية الأخرى إلا من تاريخ علمها به .

إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالها ، يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق ، وحينئذ يطلقها طليقة بائنة إذا ثبت الضرر ، وعجز عن الإصلاح بينهما . فإذا رفض الطلب ، ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر ، بعث القاضى حكيمين على الوجه المبين بالمواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ .

يشترط فى الحكمين أن يكونا عدلين من أهل الزوجين إن أمكن وإلا فمن غيرهم ممن لهم خبرة بمجالهما وقدرة على الإصلاح بينهما .

يشتمل قرار بعث الحكمين على تاريخ بدء وانتهاء مأموريتهما على أن لا تتجاوز مدة ستة شهور وتخطر المحكمة الحكمين والخصوم بذلك وعليها تحليف كل من الحكمين اليمين بأن يقوموا بمهمته بعدل وأمانة .

ب - يجوز للمحكمة أن تعطى للحكمين مهلة أخرى مرة واحدة لا تزيد على ثلاثة شهور فإن لم يقدموا تقريرهما اعتبرتهما غير متفقين .

لا يؤثر فى سير عمل الحكمين امتناع أحد الزوجين عن حضور مجلس التحكيم متى تم إخطاره .

وعلى الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبدلا جهدهما فى الإصلاح بينهما على أية طريقة ممكنة .

إذا عجز الحكمان عن الإصلاح :

١ - فإن كانت الإساءة كلها من جانب الزوج اقترح الحكمان التفريق بطلقة بائنة دون مساس بشئ من حقوق الزوجة المترتبة على الزواج والطلاق .

٢ - وإذا كانت الإساءة كلها من جانب الزوجة اقترحت التفريق نظير بدل مناسب يقدرانه تلزم به الزوجة .

٣ - وإذا كانت الإساءة مشتركة اقترحا التفريق دون بدل أو ببدل يتناسب مع نسبة الإساءة .

٤ - وإن جهل الحال فلم يعرف المسمى منهما اقترح الحكمان تفريقا دون بدل .

#### مادة ١١

على الحكمين أن يرفع تقريرهما إلى المحكمة مشتملا على الأسباب التي بنى عليها فإن لم يتفقا بعثتهما مع ثالث له خبرة بالحال وقدرة على الإصلاح وحلفته اليمين الميَّنة في مادة ٨ .

وإذا اختلفوا أو لم يقدموا التقرير في الميعاد المحدد سارت المحكمة في الإثبات وإن عجزت المحكمة عن التوفيق بين الزوجين وتبين لها استحالة العشرة بينهما وأصرت الزوجة على الطلاق قضت المحكمة بالتفريق بينهما بطلقة بئنة مع إسقاط حقوق الزوجة المالية كلها أو بعضها وإلزامها التعويض المناسب إن كان لذلك مقتضى .

#### مادة ١١ مكرراً

على الزوج أن يقر في وثيقة الزواج حالته الاجتماعية ، فإذا كان متزوجاً عليه أن يبين في الإقرار إسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته ومحال إقامتهن ، وعلى الموثق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول .

ويجوز للزوجة التي تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه إذا لحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ولو لم تكن اشترطت عليه في العقد ألا يتزوج عليها .

فإذا عجز القاضى عن الإصلاح بينهما طلقها عليه بطلقة بئنة ، ويسقط حق الزوجة في طلب التطلق لهذا السبب بعمى سنة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى إلا إذا كانت قد رضيت به صراحة أو ضمناً ، ويتجدد حقها في طلب التطلق كلما تزوج بأخرى .

وإذا كانت الزوجة الجديدة لم تعلم أنه متزوجة بسواها ثم ظهر أنه متزوج فلها أن تطلب الطلاق كذلك .

## مادة ١١ مكرراً ثانياً

إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجية من تاريخ الامتناع .  
وتعتبر مُمتنعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج إياها بإعلان على يد محضر لشخصها أو من ينوب عنها وعليه أن يبين في الإعلان المسكن .  
وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان ، وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في امتناعها عن طاعته ، وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها .  
ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء الميعاد إذا لم تتقدم به في الميعاد .  
وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض أو بناء على طلب أحد الزوجين التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحاً باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة فإذا بان لها أن الخلاف مستحکم وطلبت الزوجة التطلق اتخذت المحكمة إجراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧ إلى ١١ من هذا القانون .

## مادة ١٢

إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضى تطليقها باننا إذا تضررت من بعده عنها ولو كان لها مال تستطيع الإنفاق منه .

## مادة ١٣

إن أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضى أجلاً وأعذر إليه بأنه يطلقها عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها .  
فإذا انقضى الأجل ولم يفعل ولم يبد عذراً مقبولاً فرق القاضى بينهما بتطليقة بائنة .  
وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضى عليه بلا إعدار أو ضرب أجل .

## مادة ١٤

لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية لمدة ثلاث سنين فأكثر أن تطلب إلى القاضى بعد مضي سنة من حبسه التطلاق عليه باننا للضرر ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه .

لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقى بينها وبين زوجها من حين العقد ، ولا لولد زوجة أتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ، ولا لولد المطلقة المتوفى عنها زوجها إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة .

تقدر نفقة الزوجة بحسب حال الزوج وقت استحقاقها يسرا أو عسرا على ألا تقل النفقة في حالة العسر عن القدر الذى يفي بحاجتها الضرورية .

وعلى القاضى فى حالة قيام سبب استحقاق النفقة وتوافر شروطه ، أن يفرض للزوجة فى مدى أسبوعين على الأكثر من تاريخ رفع الدعوى نفقة مؤقتة ( بحاجتها الضرورية ) بحكم غير مسبب واجب النفاذ فوراً إلى حين الحكم بالنفقة بحكم واجب النفاذ .

وللزوج أن يجرى المقاصة بين ما أداه من النفقة المؤقتة وبين النفقة المحكوم بها عليه نهائياً ، بحيث لا يقل ما تقبضه الزوجة وصغارها عن القدر الذى يفي بحاجتهم الضرورية .

لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق .

كما أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية لمطلقة توفى زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق .

لا يجوز تنفيذ حكم بنفقة صادر بعد العمل بهذا القانون لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق ولا يجوز تنفيذ حكم صادر قبل العمل بهذا القانون لمدة بعد صدوره إلا بمقدار ما يكمل سنة من تاريخ الطلاق .

الزوجة المدخول بها من زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون رضاها أو بسبب من قبلها تستحق فوق نفقة عدتها متعة تقدر بنفقة سنتين على الأقل وبمراعاة حال المطلق يسرا أو عسرا ، وظروف الطلاق ، ومدة الزوجية ، ويجوز أن يرخص للمطلق بسداد هذه المتعة على أقساط" .

إذا لم يكن للصغير مال فنفته على أبيه .

وتستمر نفقة الأولاد على أبيهم إلى أن تزوج البنت أو تكسب ما يكفي نفقتها وإلى أن يتم البن الخامسة عشرة من عمره قادرا على الكسب المناسب فإن أمها عاجزا عن الكسب لآفة بدنية أو عقلية أو بسبب طلب العلم الملازم لأمثاله ولاستعداده أو بسبب عدم تيسر هذا الكسب استمرت نفقته على أبيه .

ويلتزم الأب بنفقة أولاده وتوفير المسكن لهم بقدر يساره وبما يكفل للأولاد العيش في المستوى اللائق بأمتهم .

وتستحق نفقة الأولاد على أبيهم من تاريخ امتناعه عن الإنفاق عليهم .

### مادة ١٨ مكررا ثالثا

على الزوج المطلق أن يهيئ لصغاره من مطلقته ولحاظتهم المسكن المستقل المناسب . فإذا لم يفعل خلال مدة العدة ، استمروا في شغل مسكن الزوجية المؤجر - دون المطلق - مدة الحضانة . فإذا كان مسكن الزوجية غير مؤجر كان من حق الزوج المطلق أن يستقل به إذا هيا لهم المسكن المستقل المناسب بعد انقضاء مدة العدة .

ويخير القاضى الحاضنة بين الاستقلال بمسكن الزوجية وبين أن يقدر لها أجر مسكن مناسب للمحضرين ولها .

فإذا انتهت مدة الحضانة فللمطلق أن يعود للمسكن مع أولاده إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به قانونا .

وللنيابة العامة أن تصدر قرارا فيما يثور من منازعات بشأن حيازة مسكن الزوجية المشار إليه حتى تفصل المحكمة فيها .

### مادة ١٩

إذا اختلف الزوجان فى مقدار المهر ، فالبينة على الزوجة فإن عجزت كان القول للزوج بيمينه إلا إذا ادعى ما لا يصح أن يكون مهرا لئلا عرفا فيحكم مهر المثل .

وكذلك الحكم عند الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر أو بين ورثتهما .

ينتهي حق حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة سن اثنتى عشرة سنة ، ويجوز للقاضى بعد هذا السن إبقاء الصغير فى يد الحاضنة حتى سن الخامسة عشرة ، والصغيرة حتى تتزوج فى يد الحاضنة بدون أجر حضانة إذا تبين أن مصلحتها تقتضى ذلك ، ولكل من الأبوين الحق فى رؤية الصغير أو الصغيرة ، وللأجداد مثل ذلك عند عدم وجود الأبوين .

يثبت الحق فى الحضانة للأُم ، ثم للمحارم من النساء ، مقدما فيه من يدلى بالأُم على من يدلى بالأب ، ومعتبرا فيه الأقرب من الجهتين على الترتيب التالى : الأُم ، فأُم الأُم وإن علت ، فأُم الأب وإن علت ، فالأخوات الشقيقات ، فالأخوات لأُم ، فالأخوات لأب ، فبنت الأخت الشقيقة ، فبنت الأخت لأُم ، فالخالات بالترتيب المتقدم فى الأخوات ، فبنت الأخت لأب ، فبنت الأخ بالترتيب المذكور ، فخاللات الأُم بالترتيب المذكور ، فالعمات بالترتيب المذكور ، فخاللات الأُم بالترتيب المذكور ، فعمات الأُم بالترتيب المذكور ، فخاللات الأب بالترتيب المذكور ، فعمات الأُم بالترتيب المذكور ، فعمات الأب بالترتيب المذكور .

فإذا لم توجد حاضنة من هؤلاء النساء ، أو لم يكن منهن أهل للحضانة ، أو انقضت مدة حضانة النساء ، انتقل الحق فى الحضانة للعصبات من الرجال بحسب ترتيب الاستحقاق فى الإرث ، مع مراعاة تقديم الجد الصحيح على الإخوة .

فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء ، انتقل الحق فى الحضانة إلى محارم الصغير من الرجال غير العصبات على الترتيب الآتى : الجد لأُم ، ثم الأخ لأُم ، ثم ابن الأخ لأُم ، ثم العم لأُم ، ثم الخال الشقيق ، فالخال للأب ، فالخال لأُم .

يحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقدته .

ويعتبر المفقود ميتا بعد مضى سنة من تاريخ فقدته فى حالة ما إذا ثبت أنه كان على ظهر سفينة غرقت أو كان فى طائرة سقطت أو كان من أفراد القوات المسلحة وفقد أثناء العمليات الحربية .

ويصدر رئيس مجلس الوزراء أو وزير الدفاع بحسب الأحوال وبعد التحرى واستظهار القرائن التى يغلب عليها الهلاك قرارا بأسماء المفقودين الذين اعتبروا أمواتا فى حكم الفقرة السابقة ويقوم هذا القرار مقام الحكم بموت المفقود .

وفى الأحوال الأخرى ، يفوض تحديد المدة التى يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاضى على ألا تقل عن أربع سنوات ، وذلك بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة إن كان المفقود حيا أو ميتا .

#### مادة ٢٢

بعد الحكم بموت المفقود أو صدور قرار رئيس مجلس الوزراء أو قرار وزير الدفاع باعتباره ميتا على الوجه المبين فى مادة السابقة تعند زوجته عدة الوفاة وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم أو نشر القرار فى الجريدة الرسمية كما تترتب كافة الآثار الأخرى .

#### مادة ٢٣

المراد بالسنة فى المواد من ١٢ إلى ١٨ هى السنة التى عدد أيامها ٣٦٥ يوما .

#### مادة ٢٣ مكررا

يعاقب المطلق بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا خالف أيا من الأحكام المنصوص عليها فى مادة ٥ مكررا من هذا القانون .

كما يعاقب الزوج بالعقوبة ذاتها إذا أدلى للموثق ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو محال إقامة زوجته أو زوجاته أو مطلقاته على خلاف ما هو مقرر فى مادة ١١ مكررا .

ويعاقب الموثق بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها إذا أدخل بأى من الالتزامات التى فرضها عليه القانون ويجوز أيضا الحكم بعزله أو وقفه عن عمله لمدة لا تتجاوز سنة .

#### مادة ٢٤

تلغى المواد ٣ و٧ و١٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ التى تتضمن أحكاما بشأن النفقة ومسائل أخرى متعلقة بالأحوال الشخصية .

#### مادة ٢٥

على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية (١) .

(١) صدر فى ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٨ هـ الموافق ١٠/٣/١٩٢٩ ، وشر فى الجريدة الرسمية فى ٢٥ مارس سنة ١٩٢٩ .

بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية

(المادة الأولى)

تضاف إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية مواد جديدة بأرقام ٥، ١١، ١١ مكررا، ١١ مكررا ثانيا، ١٨ مكررا، ١٨ مكررا ثانيا، ١٨ مكررا ثالثا، ٢٣ مكررا، تكون نصوصها كالتالي (١) :

(المادة الثانية)

يستبدل بنص المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الخاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية النص الآتي (٢) :

(المادة الثالثة)

يستبدل بنصوص المواد (٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٦، ٢٠) من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية النصوص الآتية (٣) :

(المادة الرابعة)

على المحاكم الجزئية أن تحيل دون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص المحاكم الابتدائية بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها .

وفى حالة غياب أحد الخصوم يعلن قلم الكتاب أمر الإحالة إليه مع تكليفه بالحضور فى المواعيد العادية أمام المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها ، وتبقى خاضعة لأحكام النصوص السارية قبل العمل بهذا القانون .

(١) ذكرت نصوص هذه المواد فى موضعها من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

(٢) ذكر النص فى موضعه من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ .

(٣) ذكرت نصوص هذه المواد فى موضعها من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

( المادة الخامسة )

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

( المادة السادسة )

على وزير العدل أن يصدر القرار اللازم لتنفيذ هذا القانون خلال شهرين من تاريخ صدوره .

( المادة السابعة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، وذلك عدا حكم المادة ( ٢٣ ) فيسرى حكمها من اليوم التالى لتاريخ نشره (١) .

\*\*\*

قرار وزير العدل رقم ١٠٨٦ لسنة ٢٠٠٠

بالمعاونين الملحقين للعمل ببيانات الأحوال الشخصية

ومنحهم صفة الضبطية القضائية

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية الصادر بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ :

قرر

( مادة ١ )

يكون للمعاونين العاملين حالياً ببيانات الأحوال الشخصية صفة الضبطية القضائية فى خصوص الأعمال التى تناط بهم أثناء تأديتهم لأعمال وظائفهم ، وذلك فيما يتعلق بتطبيق حكم المادة (٢٦) من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ .

كما ثبتت تلك الصفة لكل من يعين بهذه الوظيفة .

(١) صدر فى ١٦ شوال سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١٩٨٥/٧/٣ ، ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٥/٧/٤ .

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره (١).

صدر فى ٢٠٠٠/٣/٦

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

\*\*\*

قرار وزير العدل رقم ١٠٨٧ لسنة ٢٠٠٠

بتحديد أماكن تنفيذ الأحكام الصادرة برؤية الصغير والإجراءات

الخاصة بتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة بتسليم الصغير

أو ضمه أو رؤيته أو سكناه ومن يناط به ذلك .

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون تنظيم بعض اجراءات التقاضى فى مسائل الحوال الشخصية

الصادر بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ :

وبناء على موافقة وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية :

قرر

( مادة ١ )

تنفذ الأحكام والقرارات الصادرة بتسليم الصغير أو ضمه أو رؤيته أو سكناه تطبيقا

لأحكام المادتين ( ٦٧ ، ٦٩ ) من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بمراعاة القواعد والاجراءات

المبينة فى المواد التالية .

(١) نشر فى الوقائع المصرية - العدد ٥٥ (تابع) الصادر فى غرة ذى الحجة سنة ١٤٢٠ الموافق ٢٠٠٠/٣/٧ .

يجرى تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة بتسليم الصغير أو ضمه أو رؤيته أو سكناه بمعرفة المخضرم المختص وبحضور أحد الاخصائين الاجتماعيين الملحقين بالمحكمة ، فإن حدثت مقاومة أو امتناع وعدم استجابة للنصح والارشاد ، يرفع الأمر لقاضى التنفيذ ليأمر بالتنفيذ بالاستعانة بجهة الإدارة وبالقوة الجبرية إن لزم الأمر ، ويجوز الاخصائى الاجتماعى مذكرة تتضمن ملاحظاته ترفق بأوراق التنفيذ .

يراعى فى جميع الأحوال أن تتم إجراءات التنفيذ ودخول المنازل وفقاً لما يأمر به قاضى التنفيذ ، ويجوز إعادة التنفيذ بذات السند التنفيذى كلما اقتضى الحال ذلك على النحو المبين فى المادة ( ٦٦ ) من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ .

فى حالة عدم اتفاق الحاضن أو من بيده الصغير الصادر لصالحه الحكم على المكان الذى يتم فيه رؤية الصغير ، يكون للمحكمة أن تنتقى من الأماكن التالية مكاناً للرؤية وفقاً للحالة المعروضة عليها وبما يتناسب - قدر الإمكان - وظروف أطراف الخصومة ، مع مراعاة أن يتوافر فى المكان ما يشيع الطمأنينة فى نفس الصغير ولا يكبد أطراف الخصومة مشقة لا تحتمل :

- ١- أحد النوادى الرياضية أو الاجتماعية .
- ٢- أحد مراكز رعاية الشباب .
- ٣- إحدى دور رعاية الأئمة والطفولة التى تتوافر فيها حدائق .
- ٤- إحدى الحدائق العامة .

يجب الا تقل مدة الرؤية عن ثلاث ساعات أسبوعياً فيما بين الساعة التاسعة صباحاً والسابعة مساءً ، ويراعى قدر الإمكان أن يكون ذلك خلال العطلات الرسمية وبما لا يتعارض ومواعيد انتظام الصغير فى دور التعليم .

( مادة ٦ )

ينفذ الحكم الصادر برؤية الصغير فى المكان والزمان المبين بالحكم .

( مادة ٧ )

لأى من أطراف السند التنفيذى أن يستعين بالاخصائى الاجتماعى المنتدب للعمل بدائرة المحكمة التى أصدرت حكم الرؤية لإثبات نكول الطرف الآخر عن التنفيذ فى المواعيد والأماكن المحددة بالحكم ، ويرفع الاخصائى الاجتماعى تقريراً للمحكمة بذلك إذا ما أقام الطالب دعوى فى هذا الخصوص .

( مادة ٨ )

يلتزم المسئول الإدارى بالنادى الرياضية أو الاجتماعية أو بمراكز رعاية الشباب أو بدور رعاية الأمومة والطفولة التى يجرى تنفيذ حكم الرؤية فيها ، وبناء على طلب أى من أطراف السند التنفيذى ، أن يثبت فى مذكرة يحررها حضور أو عدم حضور المسئول عن تنفيذ حكم الرؤية وييده الصغير .

ولن حررت المذكرة بناء على طلبه أن يثبت مضمونها فى محضر يحرر فى قسم أو مركز الشرطة التابع له مكان التنفيذ .

( مادة ٩ )

ينشر هذا القانون فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره (١) .

صدر فى ٢٠٠٠/٣/٦

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

\*\*\*

(١) نشر فى الوقائع المصرية - العدد ٥٥ (تابع) الصادر فى غرة ذى الحجة سنة ١٤٢٠ الموافق ٢٠٠٠/٣/٧ .

## قرار وزير العدل رقم ١٧٢٧ لسنة ٢٠٠٠

### وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون تنظيم بعض اجراءات التقاضى فى مسائل الحوال الشخصية الصادر بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ :

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن التوثيق ولائحته التنفيذية :

وعلى لائحة المأذونين الصادرة بقرار وزير العدل المؤرخ ٤ يناير سنة ١٩٥٥ :

وعلى لائحة الموثقين المنتدبين الصادرة بقرار وزير العدل المؤرخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ :

قرر

( المادة الأولى )

يستبدل بنصوص المواد ٢٠ (فقرة ثالثة ورابعة) و ٢٢ (فقرة أولى) و ٢٤ و ٣٢ (فقرة أولى) و ٣٣ و ٣٤ (فقرة أولى وثانية) من لائحة المأذونين الصادرة بقرار وزير العدل المؤرخ ٤ يناير سنة ١٩٥٥ النصوص الآتية :

مادة ٢٠ (فقرة ثالثة ورابعة)

ويختص بقيد الطلاق والرجعة مأذون الجهة التى تقيم بها المطلقة أو الزوجة بحسب الأحوال، إلا إذا اتفق الطرفان على قيده بمعرفة مأذون آخر .

مادة ٢٢ (الفقرة الأولى)

يكون لدى كل مأذون خمسة دفاتر ، أحدهما لقيد الزواج ، والثانى لقيد المصادقة على الزواج ، والثالث لقيد المراجعة والمصادقة عليها ، والرابع لقيد الطلاق ، والخامس لقيد طلبات إيقاف الطلاق وإجراءات نذب الحكمين ، ويتسلم هذه الدفاتر من المحكمة التابع لها ، وفور انتهاء أى منها يجب على المأذون أن يسلمه إلى المحكمة بإيصال .

على المأذون أن يحجر - على النماذج المرفقة بهذا القرار - وثائق الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والمصادقة عليها فى نفس المجلس ويكون ذلك من أصل وثلاث صور ، يسلم لكل من الزوجين صورة والثالثة لأمين السجل المدنى ، ويبقى الأصل محفوظا بالدفتر .

وعلى المأذون - عند طلب إيقاع الطلاق وتوثيقه - أن يثبت كافة ما يتخذه من إجراءات التحكيم المشار إليها فى المادة ٤٠ ( مكررا ) من هذا القرار على النموذج المرفق به ويكون ذلك من أصل وصورة ، فإذا تم التوفيق بين الزوجين يستبقى الأصل والصورة محفوظا بالدفتر ، وإن لم يسفر التحكيم عن التوفيق بينهما يقوم المأذون بتسليم صورة نموذج التحكيم مع صورة إشهاد الطلاق إلى أمين السجل المدنى ويستبقى الأصل محفوظا بالدفتر .

وعليه أن يقدم ما يبرمه من وثائق وإشهادات إلى أمين السجل المدنى الذى حدثت بدائرتة الواقعة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إبرامها وذلك لقيدها فى السجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم القيد ، ولا يسلم المأذون إلى كل من الزوجين الصورة الخاصة به إلا بعد تمام هذه الإجراءات ، والتوقيع على الأصل بما يفيد التسلم .

وإذا لم يتم تسليم صاحب الشأن الصورة الخاصة به فى يوم استرداد الوثائق والإشهادات من مكتب السجل المدنى وجب على المأذون فى اليوم التالى على الأكثر أن يوجه إليه إعلانا لشخصه على يد محصر بمضمون ما تم توثيقه وذلك على ذات العنوان الذى حدده بالوثيقة لتلقى الإعلانات فيه ، وعند اختلاف العنوان أو عدم وجوده يلتزم المأذون باتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات ، بما فى ذلك الاستعانة برجال الإدارة ، للتحقق من تمام الإعلان ، وعليه فى ذات الميعاد أن يرسل صورة الوثيقة إلى المحكمة لترسلها إلى ذى الشأن بكتاب موسى عليه بعلم الوصول إن كان يقيم فى مصر أو بواسطة وزارة الخارجية إن كان يقيم فى الخارج .

مادة ٢٢ ( فقرة أولى )

على المأذون أن يقدم فى كل شهر دفاتر الزواج والطلاق والرجعة إلى المحكمة الجزئية التابع لها لمراجعتها ولو لم يستخدم أيا منها ، أما دفتر إجراءات التحكيم عند طلب الطلاق فيقدم للمراجعة كل ستة أشهر ، ما لم يكن قد استنفذت أوراقها قبل ذلك .

### على المأذون قبل توثيق العقد أن :

١- يتحقق من شخصية الزوجين : بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية لكل منهما ، فإن لم يكن للزوجة بطاقة فيجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمي أو بموجب شهادة إدارية تحمل صورتها وبصمتها أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة ، ويستند المأذون فيما يتحقق منه على ما تتضمنه البطاقة من بيانات الحالة المدنية ، ويثبت بالوثيقة رقم بطاقة الزوج وجهة صدورها ، كما يثبت ذلك بالنسبة للزوجة إن كان لها بطاقة ، وعليه أن يثبت جهة ورقم قيد كل من الزوجين بالسجل المدني .

٢- يحصل على أربع صور فوتوغرافية حديثة (مقاس ٦X٤) للزوج وكذلك للزوجة وتثبت صورة لكل منهما بمادة لاصقة في المكان المعد لذلك بوثيقة الزواج وصورها ، ويوقع المأذون على كادرها الأسفل ، وتوضع بصمة إبهام كل من الزوجين على الجزء الأسفل من صورته بحيث تمتد البصمة لتشمل جزءاً من ورقة الوثيقة .

ويجب على أمين السجل المدني عند تقديم وثيقة الزواج لقيدها على النحو المبين بالمادة ( ٢٤ ) أن يختم كل صورة بخاتم شعار الدولة الخاص بالسجل المدني .

٣- يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والقانونية بعد تبصرتهما بهذا المانع .

٤- يحصل على إقرار من الزوجين بخلوه من الأمراض التي تجيز التفريق ، بعد تبصرتهما بهذه الأمراض ، وخاصة : العنة - والجنون - والجزام - والبرص - والإيدز .

٥- يبصر الزوجين أو من ينوب عنهما بما يجوز لهما الاتفاق عليه في عقد الزواج من شروط خاصة ، ومنها على سبيل المثال :

(أ) الاتفاق على من تكون له ملكية منقولات منزل الزوجية .

(ب) الاتفاق على من يكون له حق الانتفاع وحده بمسكن الزوجية في حالتي الطلاق أو الوفاة .

(ج) الاتفاق على عدم اقتران الزوج بأخرى إلا بإذن كتابي من الزوجة .

(د) الاتفاق على رصد مبلغ مقطوع أو راتب دورى يدفعه الزوج لزوجته إذا طلقها بغير

رضائها .

(هـ) الاتفاق على تفويض الزوجة فى تطبيق نفسها .

وذلك كله فيما يزيد عن الحقوق المقررة شرعا وقانونا . ولا يمس حقوق الغير .

وعلى المأذون أن يثبت ما تم الاتفاق عليه من المسائل السابقة ، أو أى اتفاق آخر لا يحل

حراما أو يحرم حلالا ، فى المكان المعد لذلك بوثيقة الزواج .

٦- يطلب من الزوجين تقديم وثيقة التأمين الخاص بالأسرة وفقا لأحكام القرار الذى يصدر

فى هذا الشأن .

#### مادة ٣٤ ( فقرة أولى وثانية )

يعتمد المأذون فى معرفة بلوغ أحد الزوجين السن القانونية على شهادة الميلاد أو أى مستند

رسمى آخر ثابت فيه تاريخ الميلاد ، ما لم يكن طالب الزواج بحال تؤكد بلوغه السن القانونية ،

ولا يجوز قبول شهادة طبية بتقدير سن أى من الزوجين إذا كان مقيدا فى إحدى دور التعليم

أو كان ملتحقا بعمل يتطلب الالتحاق به تقديم شهادة ميلاد ، أو كان هناك ما يقطع بحمله لجواز

سفر .

وفى الأحوال التى يجوز فيها قبول الشهادة الطبية ، يجب أن تكون صادرة من الطبيب

المختص بتفتيش الصحة أو المجموعة الصحية . وأن تلتصق بها صورة فوتوغرافية حديثة لطالب

الزواج يختم عليها وعلى الشهادة معا بخاتم الجهة الرسمية التى صدرت عنها ويوقع عليها الطبيب

الذى أجرى تقدير السن ويصم على الشهادة يابها اليد اليمنى للطالب .

#### ( المادة الثانية )

تضاف إلى لائحة المأذونين الصادرة بقرار وزير العدل المشر إلى ثلاث مواد جديدة برقم

١٩ ( مكررا ) ، ٤٠ ، ( مكررا ) ، ٤٠ ، ( مكررا ) (أ) يجرى نصها على النحو الآتى :

١٩ ( مكررا )

لا يجوز للمأذون أن يباشر توثيق عقود الزواج أو إشارات الطلاق أو الرجعة أو التصديق

على أى منها التى تخصه شخصا أو أيا من أولاده .

على المأذون - عند طلب توثيق الطلاق - أن يتبع الإجراءات الآتية :

أولاً - إذا حضر الزوجان وأصررا على إيقاع الطلاق فوراً ، أو قررا أن الطلاق قد وقع ، أو حضر الزوج وقرر أنه أوقع الطلاق ، أو حضرت الزوجة وقررت أنها قامت بتطبيق نفسها من زوجها بمقتضى الحق الثابت لها بوثيقة رسمية ، وجب على المأذون توثيق الطلاق بعد الإشهاد عليه .

ثانياً - إذا حضر الزوجان وقررا أن الطلاق لم يقع بعد ، وأبدى الزوج رغبته فى إيقاعه ولم تصر الزوجة عليه ، أو أبدت الزوجة رغبته فى تطبيق نفسها بمقتضى الحق الثابت لها بوثيقة رسمية ولم يصر الزوج على ذلك ، وجب على المأذون تبصرة الطالب بمخاطر الطلاق ، ويدعوا الزوجان إلى اختيار حكم من أهله وحكم من أهلها للتوفيق بينهما خلال أجل يتفقان عليه ، ويشب ذلك على النموذج الخاص المعد لهذا الغرض ، على أن يدون فيه اسم الحكمين المختارين والميعاد الذى اتفق عليه الزوجان لإجراء التوفيق مع تكليفهما بإخطار الحكمين ، ولطالب إيقاع الطلاق أو الزوجين مد إجراء التوفيق لأجل أو آجال أخرى ، ولا يتم توثيق الطلاق فى هذه الحالة إلا إذا عجز الحكمان عن التوفيق ، أو تحققت إحدى الحالات المشار إليها فى البند أولاً .

ثالثاً - إذا حضر الزوج وحده وطلب إيقاع الطلاق وتوثيقه أو حضرت الزوجة وحدها وطلبت تطبيق نفسها من زوجها بمقتضى الحق الثابت لها بوثيقة رسمية ، وجب على المأذون بعد تبصرة الطالب بمخاطر الطلاق ، ودعوته إلى اختيار حكم من أهله - أن يحظر الغائب من الزوجين لشخصه على يد محضر بعزم زوجته على الطلاق وباسم الحكم الذى اختاره ويدعوه إلى اختيار حكم من أهله وذلك كله لإنجاز التوفيق خلال أجل مناسب من تاريخ وصول الإخطار إليه ، ويكون الإعلان على العنوان الذى حدده فى وثيقة الزواج لتلقى الإعلانات فيه ، فإن كانت الوثيقة سابقة على تدوين هذا البيان ، فيلتزم المأذون باتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات بما فى ذلك الاستعانة برجال الإدارة ، للتحقق من إخطار الغائب من الزوجين لشخصه .

ولا يتم توثيق الطلاق فى هذه الحالة إلا إذا عجز الحكمان عن التوفيق ، أو تحققت إحدى الحالات المشار إليها فى البند أولاً .

ويجب على المأذون أن يثبت فى إشهاد الطلاق ما يفيد استفاد طرق التحكيم المشار إليها فى هذه المادة .

على المأذون أن يوثق مراجعة المطلق زوجته أو التصديق على هذه المراجعة - بحسب الأحوال بعد الوقوف على تاريخ إيقاع الطلاق من واقع ما يقرره الزوجان أو مما هو ثابت بإشهاد الطلاق .  
وعليه أن يشبث فى إشهاد المراجعة ما إذا كان الزوج قد تزوج بأخرى خلال فترة طلاقه لزوجته من عدمه ، فإذا كان قد تزوج بأخرى فيجب على المأذون إثبات اسمها ومحل إقامتها فى إشهاد المراجعة ويقوم بإخطارها لشخصها على يد محضر بمراجعة الزوج لمطلقتها .

وتعتبر الزوجة عالمة بمراجعة زوجها لها إذا حضرت توثيق المراجعة أو التصديق عليها فإذا لم تحضره وجب على المأذون إعلانها لشخصها على يد محضر فى العنوان الذى حددته فى وثيقة الزواج لتلقى الإعلانات فيه ، فإن كانت الوثيقة سابقة على تدوين هذا البيان ، فيلتزم المأذون باتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات بما فى ذلك الإستعانة برجال الإدارة ، للتحقق من إعلان الزوجة لشخصها .

### ( المادة الثالثة )

يستبدل بنصوص المواد ١٦ (فقرة ثالثة) ، ١٨ (فقرة أولى) و ٢٠ ، ٢٦ (فقرة أولى) ، ٢٧ ، ٢٨ (فقرة أولى وثانية) من لائحة الموثقين المتدبين الصادرة بقرار وزير العدل المؤرخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، النصوص الآتية :

### مادة ١٦ (فقرة ثالثة)

ويختص بقيد الطلاق الموثق المنتدب بالجهة التى يقيم بها الطرف الغائب عن مجلس التوثيق ، إلا إذا اتفق الطرفان على موثق منتدب آخر .

### مادة ١٨ (فقرة أولى)

يكون لدى كل موثق منتدب ثلاثة دفاتر ، أحدهما لقيد الزواج ، والمصادقة عليه وما يتعلق بذلك ، والثانى لقيد الطلاق ، والثالث لقيد طلبات إيقاع الطلاق وإجراءات نذب الحكامين ، ويتسلم هذه الدفاتر من المحكمة التابع لها ، وفور انتهاء أى منها يجب على الموثق المنتدب أن يسلمه إلى المحكمة بإيصال .

على الموثق المنتدب أن يحضر - على النماذج المرفقة بهذا القرار - وثائق الزواج والمصادقة عليها في نفس المجلس ويكون ذلك من أصل وثلاث صور ، يسلم لكل من الزوجين صورة والثالثة لأمين السجل المدني ، ويبقى الأصل محفوظا بالدفتر .

وعلى الموثق المنتدب - عند طلب إيقاع الطلاق وتوثيقه - أن يثبت كافة ما يتخذه من إجراءات التحكيم المشار إليها في المادة ٣٥ ( مكررا ) من هذا القرار على النموذج المرفق به ويكون ذلك من أصل وصورة ، فإذا تم التوفيق بين الزوجين يستبقى الأصل والصورة محفوظا بالدفتر ، وإن لم يسفر التحكيم عن التوفيق بينهما يقوم الموثق المنتدب بتسليم صورة نموذج التحكيم مع صورة إشهاد الطلاق إلى أمين السجل المدني ويستبقى الأصل محفوظا بالدفتر .

وعليه أن يقدم ما يبرمه من وثائق وإشهادات إلى أمين السجل المدني الذي حدثت بدائنته الواقعة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إبرامها وذلك لقيدها في السجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم القيد ، ولا يسلم الموثق المنتدب إلى كل من الزوجين الصورة الخاصة به إلا بعد تمام هذه الإجراءات ، والتوقيع على الأصل بما يفيد الاستلام .

وإذا لم يتم تسليم صاحب الشأن الصورة الخاصة به في يوم استرداد الوثائق والإشهادات من مكتب السجل المدني وجب على الموثق المنتدب في اليوم التالي على الأكثر أن يوجه إليه إعلانا لشخصه على يد محضر بمضمون ما تم توثيقه وذلك على ذات العنوان الذي حدده بالوثيقة لتلقى الإعلانات فيه ، وعند اختلاف العنوان أو عدم وجوده يلتزم المأذون باتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات ، بما في ذلك الاستعانة برجال الإدارة ، للتحقق من تمام الإعلان ، وعليه في ذات الميعاد أن يرسل صورة الوثيقة إلى المحكمة لترسلها إلى ذى الشأن بكتاب موسى عليه بعلم الوصول إن كان يقيم في مصر أو بواسطة وزارة الخارجية إن كان يقيم في الخارج .

#### مادة ٢٦ ( فقرة أولى )

على الموثق المنتدب أن يقدم كل شهر دفاتر الزواج والطلاق والرجعة إلى المحكمة الجزئية التابع لها لمراجعتها ولو لم يستخدم أيا منها ، أما دفتر إجراءات التحكيم عند طلب الطلاق فيقدم للمراجعة كل ستة أشهر ، ما لم تكن أوراقها قد استنفذت قبل ذلك .

### على الموثق المنتدب قبل توثيق العقد أن :

١ - يتحقق من شخصية الزوجين : بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية لكل منهما ، فإن لم يكن للزوجة بطاقة فيجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمسند رسمي أو بموجب شهادة إدارية تحمل صورتها وبصمتها أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة ، ويستند المأذون فيما يتحقق منه على ما تتضمنه البطاقة من بيانات الحالة المدنية ، ويثبت بالوثيقة رقم بطاقة الزوج وجهة صدورها ، كما يثبت ذلك بالنسبة للزوجة إن كان لها بطاقة ، وعليه أن يثبت جهة ورقم قيد كل من الزوجين بالسجل المدني .

٢ - يحصل على أربع صور فوتوغرافية حديثة (مقاس ٤ × ٦) للزوج وكذلك للزوجة وتثبت صورة لكل منهما بمادة لاصقة فى المكان المعد لذلك بوثيقة الزواج وصورها ، ويوقع الموثق المنتدب على كادرها الأسفل ، وتوضع بصمة إبهام كل من الزوجين على الجزء الأسفل من صورته بحيث تمتد البصمة لتشمل جزءاً من ورقة الوثيقة .

ويجب على أمين السجل المدني عند تقديم وثيقة الزواج لقيدها على النحو المبين بالمادة ( ٢٠ ) أن يختم كل صورة بخاتم شعار الدولة الخاص بالسجل المدني .

٣ - يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والقانونية بعد تبصرتهما بهذه الموانع .

٤ - يحصل على إقرار من الزوجين بخلوه من الأمراض التى تجيز التفريق ، بعد تبصرتهما بهذه الأمراض ، وخاصة : العنة - والجنون - والجزام - والبرص - والإيدز .

٥ - يبصر الزوجين أو من ينوب عنهما بما يجوز لهما الاتفاق عليه فى عقد الزواج من شروط خاصة ، ومنها على سبيل المثال :

(أ) الاتفاق على من تكون له ملكية منقولات منزل الزوجية .

(ب) الاتفاق على من يكون له حق الانتفاع وحده بمسكن الزوجية فى حالتي الطلاق أو الوفاة .

(ج) الاتفاق على رصد مبلغ مقطوع أو راتب دورى يدفعه الزوج لزوجته إذا طلقها بغير رضاها .

(د) الاتفاق على تفويض الزوجة فى تطليق نفسها .

بذلك كله فيما يزيد عن الحرق المقررة شرعا وقانونا . ولا يمس حقوق الغير .

وعلى الموثق المنتدب أن يثبت ما تم الاتفاق عليه من المسائل السابقة ، أو أى اتفاق آخر لا يحل حراما أو يجرم حلالا ، فى المكان المعد لذلك بوثيقة الزواج .

٦ - يطلب من الزوجين تقديم وثيقة التأمين الخاص بالأسرة وفقا لأحكام القرار الذى يصدر فى هذا الشأن .

#### مادة ٢٨ ( فقرة أولى وثانية )

لا يجوز توثيق عقد الزواج إذا كان سن الزوج أقل من ١٨ سنة ميلادية وسن الزوجة أقل من ١٦ سنة ميلادية ، ويعتمد الموثق المنتدب فى معرفة بلوغ أحد الزوجين السن القانونية على شهادة الميلاد أو أى مستند رسمى آخر ثابت فيه تاريخ الميلاد : ما لم يكن طالب الزواج بحال تؤكد بلوغه السن القانونية ، ولا يجوز قبول شهادة طبية بتقدير سن أى من الزوجين إذا كان مقيدا فى إحدى دور التعليم أو كان ملتحقا بعمل يتطلب الالتحاق به تقديم شهادة ميلاد ، أو كان هناك ما يقطع بحمله لجواز سفر .

وفى الأحوال التى يجوز فيها قبول الشهادة الطبية ، يجب أن تكون صادرة من الطبيب المختص بتفتيش الصحة أو المجموعة الصحية . وأن تلتصق بها صورة فوتوغرافية حديثة لطالب الزواج يختم عليها وعلى الشهادة معا بخاتم الجهة الرسمية التى صدرت عنها ويوقع عليها الطبيب الذى أجرى تقدير السن ويصم على الشهادة بإبهام اليد اليمنى للطالب .

#### ( المادة الرابعة )

تضاف إلى لائحة الموثقين المنتدبين الصادرة بقرار وزير العدل المشار إليه مادتان جديدتان برقم ١٥ ( مكررا ) و ٣٥ ( مكررا ) يجرى نهما على النحو الآتى :

#### مادة ١٥ ( مكررا )

لا يجوز للموثق المنتدب أن يباشر توثيق عقود الزواج أو إسهادات الطلاق أو الرجعة أو التصديق على أى منها التى تخصه شخصا أو أيا من أولاده .

#### مادة ٣٥ ( مكررا )

على الموثق المنتدب - عند طلب توثيق الطلاق - أن يتبع الإجراءات الآتية :

أولاً - إذا حضر الزوجان وأصرا على إيقاع الطلاق فوراً ، وجب على الموثق المنتدب توثيق الطلاق بعد الإشهاد عليه .

ثانياً - إذا حضر الزوجان وأبدى الزوج رغبته فى إيقاع الطلاق ، أو أبدت الزوجة رغبته فى تطبيق نفسها بمقتضى الحق الثابت لها بوثيقة رسمية ولم يصير الطرف الآخر على الطلاق ، وجب على الموثق المنتدب تبصرة الطالب بمخاطر الطلاق ، ويدعو الزوجان إلى اختيار حكم من أهله وحكم من أهلها للتوفيق بينهما ، ويثبت ذلك على النموذج الخاص المعد لهذا الغرض ، على أن يدون فيه اسم الحكيمين المختارين والميعاد الذى اتفق عليه الزوجان لإجراء التوفيق مع تكليفهما بإخطار الحكيمين ، ولطالب إيقاع الطلاق أو الزوجين مد إجراء التوفيق لأجل أو آجال أخرى ، ولا يتم توثيق الطلاق فى هذه الحالة إلا إذا عجز الحكمان عن التوفيق ، أو أصر الطالب على الطلاق .

ثالثاً - إذا حضر الزوج وحده وطلب إيقاع الطلاق وتوثيقه أو حضرت الزوجة وحدها وطلبت تطبيق نفسها من زوجها بمقتضى الحق الثابت لها بوثيقة رسمية ، وجب على الموثق المنتدب بعد تبصرة الطالب بمخاطر الطلاق ، ودعوته إلى اختيار حكم من أهله - أن يخطر الغائب من الزوجين لشخصه على يد محضر بعزم زوجه على الطلاق وباسم الحكم الذى اختاره ويدعوه إلى اختيار حكم من أهله وذلك كله لإنجاز التوفيق خلال أجل مناسب من تاريخ وصول الإخطار إليه ، ويكون الإعلان على العنوان الذى حدده فى وثيقة الزواج لتلقى الإعلانات فيه ، فإن كانت الوثيقة سابقة على تدوين هذا البيان ، فيلتزم المأذون باتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات بما فى ذلك الاستعانة برجال الإدارة ، للتحقق من إخطار الغائب من الزوجين لشخصه .

ولا يتم توثيق الطلاق فى هذه الحالة إلا إذا عجز الحكمان عن التوفيق ، أو أصر الطالب على الطلاق .

ويجب على الموثق المنتدب أن يثبت فى إشهاد الطلاق ما يفيد استفاد طرق التحكيم المشار إليها فى هذه المادة .

( المادة الخامسة )

يضاف إلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٤ فى شأن التوثيق أربع مواد جديدة برقم ٧ (مكررا) و ١٠ (مكررا) و ١٠ (مكررا) (أ) و ١٠ (مكررا) (ب) يجرى نصها على النحو الآتى :

على الموثق قبل توثيق عقود الزواج أن :

١ - يحصل على أربع صور فوتوغرافية حديثة (مقاس ٤×٦) للزوج وكذلك للزوجة وتثبت صورة لكل منهما بمادة لاصقة فى المكان المعد لذلك بوثيقة الزواج وصورها ، ويوقع المأذون على كادرها الأسفل ، وتوضع بصمة إبهام كل من الزوجين على الجزء الأسفل من صورته بحيث تمتد البصمة لتشمل جزءاً من ورقة الوثيقة . وتمهر كل صورة بخاتم شعار الدولة الخاص بالشهر العقارى .

٢ - يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والقانونية بعد تبصرتهما بهذه الموانع.

٣ - يحصل على إقرار من الزوجين بخلوه من الأمراض التى تميز التفريق ، بعد تبصرتهما بهذه الأمراض ، وخاصة : العنة - والجنون - والجزام - والبرص - والإيدز .

٤ - يبصر الزوجين بما يجوز لهما الاتفاق عليه فى عقد الزواج من شروط خاصة لا تتعارض وديانتهم ، ومنها على سبيل المثال :

(أ) الاتفاق على من تكون له ملكية منقولات منزل الزوجية .

(ب) الاتفاق على من يكون له حق الانتفاع وحده بمسكن الزوجية فى حالتى الطلاق أو الوفاة .

(ج) الاتفاق على رصد مبلغ مقطوع أو راتب دورى يدفعه الزوج لزوجته إذا طلقها بغير رضاها .

(د) الاتفاق على تفويض الزوجة فى تطليق نفسها .

وذلك كله فيما يزيد عن الحقوق المقررة شرعا وقانونا . ولا يمس حقوق الغير .

وعلى الموثق أن يثبت ما تم الاتفاق عليه من المسائل السابقة ، أو أى اتفاق آخر لا يحل حراما أو يحرم حلالا ، فى المكان المعد لذلك بوثيقة الزواج .

٦- يطلب من الزوجين تقديم وثيقة التأمين الخاص بالأسرة وفقا لأحكام القرار الذى يصدر فى هذا الشأن .

على الموثق - عند طلب توثيق الطلاق - أن يتبع الإجراءات الآتية :

أولاً - إذا حضر الزوجان وأصررا على إيقاع الطلاق فوراً ، أو قررا أن الطلاق قد وقع ، أو حضر الزوج وقرر أنه أوقع الطلاق ، أو حضرت الزوجة وقررت أنها قامت بتطبيق نفسها من زوجها بمقتضى الحق الثابت لها بوثيقة رسمية ، وكانت ديانة الزوجين تبيح ذلك وجب على الموثق توثيق الطلاق بعد الإشهاد عليه .

ثانياً - إذا حضر الزوجان وأبدى الزوج رغبته فى إيقاع الطلاق ، أو أبدت الزوجة رغبته فى تطبيق نفسها بمقتضى الحق الثابت لها بوثيقة رسمية ولم يصير اطرف الآخر على إيقاع الطلاق ، وجب على الموثق تبصرة الطالب بمخاطر الطلاق ، ويدعو الزوجان إلى اختيار حكم من أهله وحكم من أهلها للتوفيق بينهما ، ويثبت ذلك على النموذج الخاص المعد لهذا الغرض ، ويدون فيه اسم الحكمين المختارين والميعاد الذى اتفق عليه الزوجان لإجراء التوفيق مع تكليفهما بإخطار الحكمين ، ولطالب إيقاع الطلاق أو الزوجين مد إجراء التوفيق لأجل أو آجال أخرى ، ولا يتم توثيق الطلاق فى هذه الحالة إلا إذا عجز الحكمان عن التوفيق ، أو تحققت إحدى الحالات المشار إليها فى البند أولاً وبحسب ما تميزه ديابة الزوجين .

ثالثاً - إذا حضر الزوج وحده وطلب إيقاع الطلاق وتوثيقه أو حضرت الزوجة وحدها وطلبت تطبيق نفسها من زوجها بمقتضى الحق الثابت لها بوثيقة رسمية ، وجب على الموثق بعد تبصرة الطالب بمخاطر الطلاق ، ودعوته إلى اختيار حكم من أهله - أن يخطر الغائب من الزوجين لشخصه على يد محضر بعزم زوجته على الطلاق وباسم الحكم الذى اختاره ويدعوه إلى اختيار حكم من أهله وذلك كله لإنجاز التوفيق خلال أجل مناسب من تاريخ وصول الإخطار إليه ، ويكون الإعلان على العنوان الذى حدده فى وثيقة الزواج لتلقى الإعلانات فيه ، فإن كانت الوثيقة سابقة على تدوين هذا البيان ، فيلتزم المأذون باتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات بما فى ذلك الاستعانة برجال الإدارة ، للتحقق من إخطار الغائب من الزوجين لشخصه .

ولا يتم توثيق الطلاق فى هذه الحالة إلا إذا عجز الحكمان عن التوفيق ، أو تحققت إحدى الحالات المشار إليها فى البند أولاً وبحسب ما تميزه ديابة الزوجين .

ويجب على الموثق أن يثبت فى إشهاد الطلاق ما يفيد استفاد طرق التحكيم المشار إليها فى

هذه المادة .

مادة ١٠ (مكررا) ( أ )

إذا كانت ديانة الزوج تميز له مراجعة مطلقة ، فعلى الموثق أن يوثق تلك المراجعة أو التصديق على هذه المراجعة - بحسب الأحوال - بعد الوقوف على تاريخ إيقاع الطلاق من واقع ما يقرره الزوجان أو مما هو ثابت بإشهاد الطلاق .

وعلى الموثق أن يثبت فى إشهاد المراجعة ما إذا كان الزوج قد تزوج بأخرى خلال فترة طلاقه لزوجته من عدمه ، فإذا كان قد تزوج بأخرى فيجب على الموثق إثبات اسمها ومحل إقامتها فى إشهاد المراجعة ويقوم بإخطارها لشخصها على يد محضر بمراجعة الزوج لمطلقة .

وتعتبر الزوجة عالمة بمراجعة زوجها لها إذا حضرت توثيق المراجعة أو التصديق عليها فإذا لم تحضره وجب على الموثق إعلانها بالمراجعة لشخصها على يد محضر فى العنوان الذى حددته فى وثيقة الزواج لتلقى الإعلانات فيه ، فإن كانت الوثيقة سابقة على تدوين هذا البيان ، فيتزده الموثق باتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات بما فى ذلك الاستعانة برجال الإدارة . للتحقق من إعلان الزوجة لشخصها .

مادة ١٠ (مكررا) ( ب )

على الموثق أن يحمر - على النماذج المرفقة بهذا القرار - وثنائق الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والمصادقة عليها فى نفس المجلس ويكون ذلك من أصل وأربع صور ، يسلم لكل من الزوجين صورة والثالثة ترسل للمكتب الرئيسى بالقاهرة ، ويبقى الأصل محفوظا بالدفتر .

وعلى الموثق - عند طلب إيقاع الطلاق وتوثيقه - أن يثبت كافة ما يتخذ من إجراءات التحكيم المشار إليها فى المادة ١٠ (مكررا) من هذا القرار على النموذج المرفق به ويكون ذلك من أصل وصورة ، فإذا تم التوفيق بين الزوجين يستبقى الأصل والصورة محفوظا بالدفتر ، وإن لم يسفر التحكيم عن التوفيق بينهما يقوم الموثق بإرسال صورة نموذج التحكيم مع صورة إشهاد الطلاق إلى المكتب الرئيسى بالقاهرة لحفظها فيه ويستبقى الأصل محفوظا بالدفتر .

( المادة السادسة )

ينشر هذا القانون فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره (١) .

صدر فى ١٢ / ٤ / ٢٠٠٠

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

(١) نشر فى الوقائع المصرية - العدد ١٨٤ الصادر فى ١٥ أغسطس سنة ٢٠٠٠ .

obeikandi.com

## أهم المراجع كتب اللغة

الإسم	لقب المؤلف واسمه
١- المصباح المنير	المقرى : أحمد بن محمد الفيومي
٢- مختار الصحاح	الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي
٣- القاموس المحيط	الفيروز ابادى الشيرازى
٤- المعجم الوجيز	مجمع اللغة العربية
٥- المعجم الوسيط	مجمع اللغة العربية
٦- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم	محمد فؤاد عبد الباقي .
٧- الموسوعة العربية الميسرة	دار الشعب
<b>الكتب الفقهية القديمة</b>	
١- الأم	الشافعى : الإمام محمد بن ادريس الشافعى
٢- المسوط	السرخسى : محمد بن محمد السرخسى
٣- نيل الأوطار	الشوكانى : محمد بن على بن محمد للشوكانى
٤- سبل السلام	الصنعانى : محمد بن اسماعيل الصنعانى
٥- الموطأ	الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر
٦- الجامع الصحيح	مسلم : الإمام مسلم بن الحجاج القشبرى
٧- فتح القدير	الكمال : الكمال بن الهمام
٨- صحيح البخارى	البخارى : محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة البخارى
٩- تفسير الجلالين للسيوطى واخلى	السيوطى : جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر للسيوطى . واخلى : جلال الدين اخلى

قليوبي : شهاب الدين بن أحمد بن سلامة  
عميرة : شهاب أحمد البرلسي .

١٠- حاشية قليوبي وعميرة ، على شرح  
جلال الدين المحلي على المنهاج

ابن حجر : الحافظ أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني

١١- فتح الباري بشرح صحيح البخاري

ابن رشد : محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد  
بن رشد

١٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد

وزارة الأوقاف والشئون الإجتماعية

١٣- الفقه على المذاهب الأربعة

### الكتب الفقهية الحديثة

محمد أحمد أبو زهرة

١- الأحوال الشخصية

محمد أحمد أبو زهرة

٢- الأحوال الشخصية قسم الزواج

محمد أحمد أبو زهرة

٣- الجريمة والعقوبة

محمد زكريا البرديسي

٤- الأحوال الشخصية

محمد سلام مذكور

٥- الزواج والفرقة في الفقه الإسلامي

محمد سلام مذكور

٦- مباحث الحكم عند الأصوليين

محمد سلام مذكور

٧- أحكام الأسرة في الإسلام

عبد المجيد محمود مطلوب

٨- الوجيز في أحوال الأسرة الإسلامية

زكريا البري

٩- الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية في  
الفقه المقارن

محمود محمد الطنطاوي

١٠- الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية

أحمد ابراهيم ابراهيم

١١- طرق الإثبات الشرعية

أحمد ابراهيم ابراهيم واصل علاء الدين أحمد

١٢- أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة

ابراهيم

الإسلامية والقانون

- ١٣- الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية زكى الدين شعبان
- ١٤- الزواج والطلاق فى الإسلام بلران أبو العينين بلران
- ١٥- الأحوال الشخصية فى الشريعة الإسلامية فقها وقضاء عبد العزيز عامر
- ١٦- أحكام الشريعة الإسلامية فى الأحوال الشخصية عمر عبد الله
- ١٧- الأسرة وقانون الأحوال الشخصية عبد الناصر العطار
- ١٨- مرافقات الأحوال الشخصية كمال البنا
- ١٩- الأحوال الشخصية للأجانب فى مصر جميل خانكى
- ٢٠- الوجيز فى الأحوال الشخصية للوطنيين غير المسلمين أحمد سلامة
- ٢١- نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين الشريعة ثروت أنيس الأسيوطى المسيحية
- ٢٢- شرح مبادئ الأحوال الشخصية للإطوائف المالية إهاب حسن اسماعيل
- ٢٣- أصول الفقه عباس متولى حمادة
- ٢٤- الولاية على المال محمد كمال حمدى
- ٢٥- الأحوال الشخصية ( نفس ) أحمد نصر الجندى
- ٢٦- مبادئ القضاء فى الأحوال الشخصية أحمد نصر الجندى
- ٢٧- قضاء الأحوال الشخصية أحمد رفعت خفاجى / رابح لطفى جمعة
- ٢٨- شرح الأحوال الشخصية محمد الدجوى
- ٢٩- قضاء المحاكم الجزئية والابتدائية السيد خلف

أنور العمروسي	٣٠- أصول المرافعات الشرعية
محمد عزمي البكري	٣١- موسوعة الفقه والقضاء فى الأحوال الشخصية
عبد الرزاق أحمد السنهورى	٣٢- الزواج فى الشريعة الإسلامية الوسيط للسنهورى
أحمد أبو الوفا	٣٣- المرافعات المدنية والتجارية
رمزى سيف	٣٤- الوجيز فى قانون المرافعات
عبد القادر عودة	٣٥- التشريع الجنائى فى الإسلام
عبد المنعم البدرائى	٣٦- المدخل للعلوم القانونية
جمال الدين زكى	٣٧- دروس فى نظرية القاعدة القانونية
سليمان مرقص	٣٨- المدخل للعلوم القانونية
محمد رفيق البسطويسى	٣٩- قانون العقوبات

### الأحكام والمجلات الدورية

- ١- مجموعة الأحكام الصادرة من محكمة النقض دائرة الأحوال الشخصية ، يصدرها المكتب الفنى بمحكمة النقض .
- ٢- مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى خمس سنوات ، يصدرها المكتب الفنى بمحكمة النقض .
- ٣- مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى ٢٥ عاما ، يصدرها المكتب الفنى بمحكمة النقض .
- ٤- مجلة القضاة الفصلية ، يصدرها نادى القضاة .
- ٥- مجلة القانون والاقتصاد ، يصدرها أساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة .

٦- مجلة المحاماة الشرعية ، تصدرها نقابة المحامين الشرعيين سابقا .

٧- مجلة الأزهر ، تصدرها إدارة الأزهر والمعاهد الدينية .

٨- مجلة منبر الإسلام ، يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

٩- مجموعة عمر ، عمر : محمود عمر .

ملحوظة : جميع هذه المراجع استعنتُ بها ، ولم أشر لبعضها بهامش الكتاب اكفاء بذكر

غيرها .

انتهى بحمد الله وتوفيقه

\*\*\*\*